



النشرة الإقتصادية

العدد الثاني : تشرين الثاني-كانون الأول 2020

المحتويات

| | |
|----|--|
| 2 | أولاً : إتجاهات وقضايا |
| 2 | 1. تحليل أولي للعلاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار الأميركي في سوق الصراف الحر (الموازي) والتأثير الصافي لتغير الكتلة النقدية في التداول بالليرة اللبنانية M0 مصححاً برصيد ميزان المدفوعات |
| 4 | 2. تحديث خطوط الفقر في لبنان |
| 7 | 3. صندوق النقد الدولي: شروط برنامج المتوقعة |
| 14 | ثانياً : تقارير وبرامج |
| 14 | 1. إنفجار مرفأ بيروت – الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار |
| 18 | 2. مرصد الاقتصاد اللبناني لخريف 2020 - الكساد المدروس |
| 28 | ثالثاً : مؤشرات إقتصادية كلية |
| 28 | 1. تقديرات الناتج المحلي الإجمالي |
| 28 | 2. المالية العامة |
| 30 | 3. إجمالي الدين العام |
| 30 | 4. إحتياطيات مصرف لبنان من العُملة الصعبة |
| 30 | 5. الميزانية المجمعّة للمصارف |
| 31 | 6. ميزان المدفوعات حتى أيلول 2020 |
| 31 | 7. التبادل التجاري |



أولاً : إتجاهات وقضايا¹

المركزي لسنوات عديدة دون أن يحرك ساكناً في معالجة أسبابه الجذرية.

ومع توقف المصارف عن الدفع إلا بشروط وسقوف منخفضة وانعدام الثقة بها، وتركيز السلطة النقدية على إدارة ما تبقى لديها من سيولة، فقدت السياسات النقدية مفاعيلها، وانعدمت تقريباً قدرة المصرف المركزي في التأثير على الأسواق النقدية باستخدام الأدوات المعروفة التي يملكها، مثل تغيير أسعار الفائدة (سعر الحسم) وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع بالليرة. وحتى لو أُتيح له استخدامها فلن يكون لها أثر يذكر على الأوضاع المالية والنقدية، مقارنة بما يمكن أن تؤدي إليه التغييرات الحادة صعوداً وهبوطاً في أسعار الصرف.

لكن الإجراء التدخل الأهم الذي يقوم به مصرف لبنان في هذا المضمار يتمثل في الدعم غير المباشر لبعض السلع، من خلال تأمين عملات صعبة لشراؤها بأسعار أقل من المتداول في السوق، وهذا يساهم في تخفيف الضغط عن سعر صرف العملة الوطنية. فإذا تخلى المصرف المركزي عن سياسة الدعم، سنشهد انخفاضاً في قيمة الليرة اللبنانية يتبعه ارتفاع في الأسعار وهكذا، بما قد يقود إلى إطلاق شرارة الموجة الثانية من الأزمة.

التأثير الصافي للكتلة النقدية

لكن لو نحينا جانباً سياسة الدعم ذات المفاعيل النقدية غير المقصودة بحد ذاتها، لأمكننا أن نستخلص مما تقدم أن السياسة النقدية باتت شبه معطلة، وأن أسعار الصرف في السوق الحرة (الموازية) في لبنان تتأثر فقط بعاملين رئيسيين هما: الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية المتدولة خارج المصارف (النقود في التداول M0) التي يزيد عرض العملة الوطنية الورقية بزيادتها، ونتائج ميزان المدفوعات (الذي يرد في بيانات مصرف لبنان في بند التغييرات في صافي الأصول الأجنبية للقطاع المالي). وبذلك يكون التأثير الصافي لزيادة الكتلة النقدية يساوي: القيمة الإجمالية للنقود بالتداول بالليرة اللبنانية M0 التي تزيد عرض العملة الوطنية، زائداً عجز ميزان المدفوعات مُقوِّماً بالليرة اللبنانية بحسب سعر الصرف الحر (أو ناقصاً الفائض) الذي يقلل عرض العملات الأجنبية. لكن في حين أننا نمتلك تقديرات للكتلة M0، تعبر بدقة عن العرض

1. تحليل أولي للعلاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار الأميركي في سوق الصرف الحر (الموازي) والتأثير الصافي لتغير الكتلة النقدية في التداول بالليرة اللبنانية M0 مصححاً برصيد ميزان المدفوعات

يتأثر سعر الصرف بعوامل عدة، أبرزها حجم الكتلة النقدية، ونتائج ميزان المدفوعات ومعدلات الفائدة مقارنة بمثيلاتها العالمية، وفوارق التضخم بين البلد والدول التي يتعامل معها، فضلاً عن الآثار المباشرة الظرفية أو الدائمة التي تضيفها السياسات النقدية على أسواق الصرف.

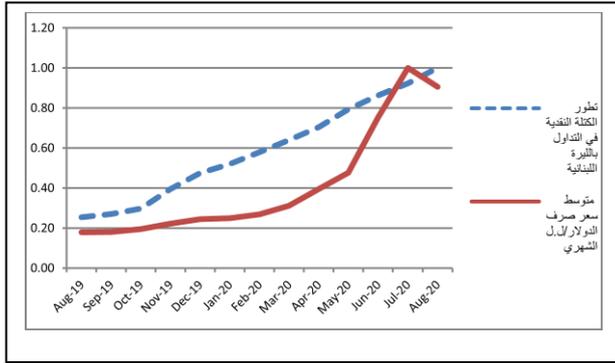
وتُحدّد المتغيرات المؤثرة في أسواق الصرف وفق مداخل نظرية عدة، بعضها يركز على نتائج ميزان المدفوعات والحساب الخارجي التي تؤثر على عرض العملات الأجنبية في السوق المحلية، وبعضها الآخر على الفوارق بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم في الداخل والخارج، والتي تتجه إلى التعادل بفعل حركة أسعار الصرف صعوداً أو نزولاً، فيما تعطي جميع المداخل النظرية أهمية لمعدلات نمو الاقتصاد والدخل الحقيقيين بوصفها محدّداً أساسياً للطلب على العملات. ويمر أثر هذه العوامل من خلال قنوات عدة تشرف عليها البنوك المركزية وتتأثر بالسياسات التي تنتهجها، وبالخصوص صلاحيتها "المطلقة" في زيادة أو إنقاص الكتلة النقدية.

لكن من الصعب إخضاع لبنان في الوقت الحالي للمداخل التقليدية في ظلّ ما يعانيه من أزمة، وتحديدًا أزمة المصارف التي تتصل أسبابها كما هو معروف بسوء إدارة المخاطر، وتوريط المودعين في تمويل ديون عامة وأحياناً خاصة رديئة، والتباطؤ الاقتصادي طويل الأمد، ونزيف العملات الصعبة الذي جرى تحت أنظار المصرف

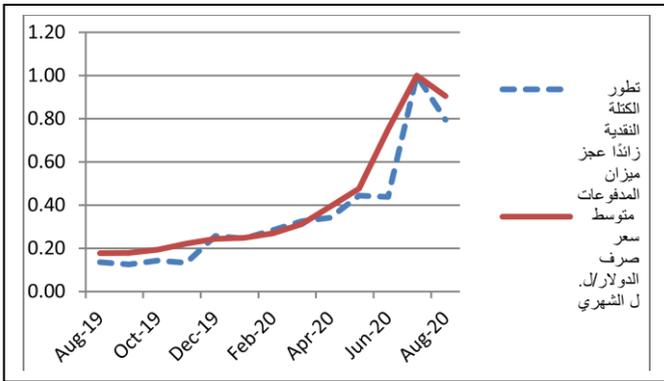
¹ تتضمن هذه الفقرة أهم الخلاصات والنتائج الواردة في دراسات وتقارير من إعداد المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق



الرسم البياني (1): منحنى تطور سعر صرف الدولار في السوق،
والكتلة النقدية في التداول M0 بين شهري آب 2019 وآب 2020



الرسم البياني (2): منحنى تطوّر سعر صرف الدولار في السوق،
والكتلة النقدية في التداول M0 زائدًا عجز ميزان المدفوعات بين
شهري آب 2019 وآب 2020



تحليل واستنتاج :

يظهر الرسم البياني (1) وجود تلازم قوي نسبياً بين منحنى تطور سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الليرة اللبنانية في سوق الصرف الحر، ومنحنى تطور الكتلة النقدية بالليرة M0 ، فيما يبيّن الرسم البياني (2) وجود تلازم أقوى بين سعر الصرف المذكور ومنحنى تطور M0 مصحّحاً بعجز ميزان المدفوعات، وذلك منذ أطلت الأزمة النقدية برأسها في آب 2019، وحتى آب 2020. وهذا ما يعبر عنه بدقة تحليل الارتباط بين المتغيرات الواردة في الجدول أدناه، حيث قدر معامل الارتباط بين سعر صرف الدولار/ل.ل. في السوق الحر (الموازي)، والكتلة النقدية M0 بحوالي 0.9، فيما بلغ معامل الارتباط بين سعر الصرف والكتلة النقدية مصحّحة بعجز ميزان المدفوعات أكثر من 0.95.

النقدي الفعلي خارج المصارف، فإنّ رصيد ميزان المدفوعات لا يحتسب كل التغيرات في صافي الأصول الأجنبية خلال المدة نفسها، بسبب وجود حركة متنامية لرؤوس الأموال بين لبنان والخارج تجري بمعزل عن القطاع المصرفي، وفي إطار ما صار يُعرف باقتصاد الدفع النقدي (Cash economy). ومع ذلك يمكن النظر إلى التغيّر في الرصيد الصافي للأصول الأجنبية التي يسجلها مصرف لبنان بوصفه متغيراً مقرباً Proxy Variable.

ويتضمن الجدول أدناه أسعار صرف الدولار في السوق الحرة (الموازية)، ونتائج ميزان المدفوعات بالدولار الأميركي والليرة اللبنانية، وكتلة M0 ، ومجموع المتغيرين الأخيرين. فيما يقارن الرسمان البيانيان التطور النسبي للمتغيرات المذكورة.

الجدول رقم 1: سعر صرف الدولار والكتلة النقدية في التداول M0 وعجز ميزان المدفوعات بين شهري آب 2019 وآب 2020

| الشهر / السنة | الكتلة النقدية في التداول بالليرة اللبنانية (مليار ل.ل.) | الكتلة النقدية زائدًا عجز ميزان المدفوعات (مليار ل.ل.) | متوسط سعر صرف الدولار/ل.ل. |
|---------------|--|--|----------------------------|
| Aug-19 | 5246.4 | 6122.83 | 1515 |
| Sep-19 | 5571.8 | 5661.01 | 1525 |
| Oct-19 | 6154.6 | 6481.14 | 1650 |
| Nov-19 | 8150.8 | 5993.77 | 1887.5 |
| Dec-19 | 9817.6 | 11558.06 | 2070 |
| Jan-20 | 10733.9 | 11067.46 | 2112.5 |
| Feb-20 | 11972.4 | 12766.56 | 2286 |
| Mar-20 | 13212.6 | 14688.12 | 2650 |
| Apr-20 | 14562.2 | 15368.21 | 3350 |
| May-20 | 16420.4 | 20015.59 | 4050 |
| Jun-20 | 17817.0 | 19706.42 | 6387.5 |
| Jul-20 | 19101.4 | 44995.80 | 8500 |
| Aug-20 | 20676.6 | 35830.20 | 7700 |

أعد هذا الجدول بالاستناد إلى أرقام مصرف لبنان والبيانات المتوفرة عن أسعار الصرف في السوق الحر (الموازي)



2. تحديث خطوط الفقر في لبنان: تقديرات أولية لخطي الفقر الغذائي (أو المدقع) والأعلى للعام 2020

1. تعريف خط الفقر وتطوره النسبي:

يلحظ خط الفقر الحاجات الغذائية الأساسية والضرورية لمعيشة الفرد البالغ (خط الفقر المدقع أو الغذائي إذا صح التعبير) والحاجات الأساسية غير الغذائية كالصحة والتعليم والمسكن والملبس (خط الفقر الأعلى، ويضم الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية معاً). وقد تطورت كلفة خط الفقر بشقيه المدقع والأعلى منذ العام 2008 على الشكل الآتي:

الجدول رقم 1 : تقديرات الفقر في لبنان

| ***2020 | | **2015 | | *2008 | | المؤشر |
|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------|--------|
| خط الفقر المدقع | خط الفقر الأعلى | خط الفقر المدقع | خط الفقر الأعلى | خط الفقر المدقع | خط الفقر الأعلى | |
| 8 \$ | 14 \$ | 2.67 \$ | 8.55 \$ | 2 \$ | 4 \$ | |
| 23 % | 55 % | - | - | 8 % | 28.5 % | |

المصدر : * الأمم المتحدة ، "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان " ، 2008.

** إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع البنك الدولي " عام 2012 إستناداً إلى دراسة الأحوال المعيشية لعام 2011-2012
*** الإسكوا ، " أثر جائحة كوفيد-19 على توزيع الثروة والفقر في لبنان " ، 2020 .

وهذه الدراسة تهدف إلى تقدير أثر موجة التضخم التي ضربت الإقتصاد اللبناني سنة 2020 على خط الفقر بشقيه الغذائي وغير الغذائي. وقد توصلت إلى تقرير ارتفاع كلفة خط الفقر الأعلى في لبنان حالياً إلى حوالي 33,000 ل.ل للفرد الواحد يومياً، مقابل 13,000 ليرة للفترة 2011-2012، بحسب تقديرات إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع البنك الدولي التي قدرت خط الفقر الأعلى لتلك الفترة بحوالي 4.7 مليون ليرة سنوياً وخط الفقر الغذائي بـ 1.4 مليون ليرة سنوياً، أي ما يقارب 4000 ليرة يومياً للفرد الواحد.

وبناء على هذه النتائج التي تبقى أولية، بالنظر إلى عدم توفر بيانات كافية عن كل المتغيرات ذات الصلة، نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

- يتأثر سعر صرف العملة الوطنية بكمية النقود في التداول بالليرة اللبنانية، حيث تترافق زيادتها مع انخفاض القيمة الخارجية لهذه الأخيرة. ويزيد العجز التراكمي والمتواصل في ميزان المدفوعات من قوة هذا التأثير.
- إنّ قوة الارتباط بين سعر الصرف من ناحية وكمية النقود في التداول مصححة بعجز ميزان المدفوعات من ناحية ثانية، تدل على أنّ قيمة التحويلات الصافية بالعملة الاجنبية التي تدخل إلى البلد من خارج قنوات النظام المصرفي وشركات تحويل الأموال، والتي لا يمكن إحتسابها بدقة، هي متدنية نسبياً ولا يمكنها حتى الآن التعويض عن نقص السيولة اللازمة بالعملة الأجنبية لتغطية حاجات السوق والاقتصاد.
- إن سياسة تذويب الودائع الدولارية من خلال سحب ما يوازيها بالليرة اللبنانية وفق "سعر المنصة" تهدد بوضع العملة على مسار هبوطي طويل الأمد، فضلاً عما تلحقه من ضرر بالمودعين، الذين سيحصلون في مثل هذا السيناريو على نسبة ضئيلة من ودائعهم وفي مدة زمنية طويلة.

* * *



من بداية عام 2020 بسبب تدهور سعر صرف الليرة وتعاضم الأزمة المالية، فارتفعت أسعار الفواكه والخضار بنسبة 576% و 640% على التوالي بين أيار 2019 وأيار 2020، واللحوم والأسماك بنسبة 447% و 544% على التوالي في الفترة ذاتها، فيما ارتفعت أسعار الخبز والحبوب بنسبة أقل بلغت 207%. علماً أنّ القمح يعتبر من السلع الضرورية المدعومة من قبل الدولة.

وبالاستناد إلى احتساب معدل التضخم الحاصل في مجموعة السلع الغذائية والمشروبات غير الروحية بحسب كل سلعة للفئات الأدنى من الدخل خلال الفترة 2012-2020، يتبين أن حجم الارتفاع في خط الفقر الغذائي نتيجة التضخم المذكور يساوي 21,230 ليرة لبنانية يومياً للفرد في لبنان. وهو المبلغ اللازم لاستعادة الفرد قدرته الشرائية التي تمكنه من الحصول على السلة الغذائية ذاتها التي كان يحصل عليها سنة 2012 لتغطية حاجاته الغذائية الأساسية، أي ما يساوي 636,900 ليرة لبنانية شهرياً. وذلك بحسب ما هو مبين في الجدول رقم 3 أدناه.

الجدول رقم 3 : خط الفقر الغذائي للعام 2020 للفرد بحسب تقديرات المركز الاستشاري الأولي (ليرة لبنانية)

| خط الفقر الغذائي يومياً | 21,230 |
|---|-----------|
| خط الفقر الغذائي شهرياً | 636,900 |
| خط الفقر الغذائي سنوياً | 7,642,800 |
| خط الفقر الغذائي يومياً على حساب دولار ل.ل/1515 | 14.01 \$ |
| خط الفقر الغذائي على حساب 3900 ل.ل/دولار | 5.44 \$ |
| خط الفقر الغذائي على حساب سعر السوق السوداء 7500 ل.ل/ دولار | 2.83 \$ |

3. خط الفقر غير الغذائي :

كما سبق وأشرنا فإن هذا الخط يتضمن كلفة الإحتياجات الأساسية غير الغذائية كالمسكن والملابس والصحة والتعليم. وباستخدام المنهجية أعلاه في احتساب تطور خط الفقر غير الغذائي للفئة ذاتها من الدخل يتبين أن الارتفاع في خط الفقر غير الغذائي نتيجة التضخم هو 12,140 ليرة لبنانية يومياً للفرد في لبنان

وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات هذه الدراسة تُعتبر أولية وقائمة على تطوير بيانات سابقة. ذلك أنّ احتساب خط الفقر الجديد يحتاج إلى دراسة جديدة لأحوال المعيشة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على نمط إنفاق الأسر، خصوصاً لسنة 2020 وصولاً إلى انعكاسات ذلك على سلة الاستهلاك وتثقيلاتها.

2. خط الفقر الغذائي:

نظراً لعدم وجود سلسلة زمنية متواصلة لجميع أسعار السلع المكونة للسلة المذكورة أعلاه كلاً على حدا، اعتمدنا مؤشر أسعار المستهلك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي، والذي يرصد تطور أسعار مكونات السلة الغذائية الواردة في الجدول رقم 2 أدناه. علماً أنّ سلعةً ومنتجاتاً واردة في السلة قد لا تُعدّ بالضرورة ضمن الإحتياجات الغذائية الأساسية لمعيشة الفرد، والتي تشكل الأساس في احتساب خط الفقر. لكنها تصلح مؤشراً عاماً بديلاً في ظل غياب البيانات التفصيلية الحديثة.

الجدول رقم 2 : التغيرات في أسعار السلع الغذائية بحسب كل مجموعة أيار 2012- أيار 2020

| التضخم التراكمي -2012-2020 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013* | 2012* | بالنسبة المئوية |
|----------------------------|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|---|
| % | % | % | % | % | % | % | % | % | % | |
| 217 | 207 | 1 | 2 | 2 | 0 | 0 | 3 | 2 | - | خبز وحبوب |
| 455 | 447 | 0 | 3 | 5 | -5 | 0 | 3 | 2 | - | اللحوم |
| 557 | 544 | 5 | -4 | 1 | 4 | -2 | 7 | 2 | - | سمك وثمار البحر |
| 351 | 338 | 1 | 4 | 5 | -1 | -4 | 6 | 2 | - | حليب وحبان والبان |
| 486 | 473 | 2 | 6 | 2 | 1 | -3 | 3 | 2 | - | زيوت ودهون |
| 605 | 576 | 3 | 15 | 15 | -9 | -2 | 5 | 2 | - | الفواكه |
| 656 | 640 | -4 | 14 | 5 | 2 | 0 | -3 | 2 | - | الخضار بما فيها البطاطا والدرنات الأخرى |
| 540 | 532 | 1 | 1 | 1 | 2 | -2 | 3 | 2 | - | سكر ومررب وعسل وشوكولا وسكاكر |
| 396 | 376 | 2 | 3 | 2 | 4 | 1 | 6 | 2 | - | بن وشاي وكاكاو |
| 358 | 344 | 2 | 2 | 6 | 0 | 0 | 2 | 2 | - | مياه معدنية ومرطبات وعصير الفواكه والخضار |
| 592 | 583 | 2 | 1 | 0 | 1 | 1 | 2 | 2 | - | منتجات غذائية |

المصدر: من إعداد المركز إستناداً إلى إحصاءات إدارة الإحصاء المركزي

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه بقاء الأسعار مستقرة نسبياً حتى أيار العام 2019، قبل أن تشهد قفزات كبيرة



بما يساوي 95,977 ليرة يومياً، أي حوالي 2,879,319 ليرة شهرياً، بحسب الجدول رقم 6 أدناه:

الجدول رقم 6 : خط الفقر الغذائي لعائلة مكونة من خمسة أفراد

| خط الفقر الغذائي (ليرة) | عدد الكالوري | الأسرة |
|-------------------------|--------------|---------------------|
| 21,230 | 2400 | أب |
| 21,230 | 2400 | أم |
| 21,230 | 2400 | إبن بالغ |
| 16,365 | 1850 | طفل 5-7 سنوات ذكر |
| 15,923 | 1800 | طفل 7-10 سنوات أنثى |
| 95,977 | المجموع | |

أما بخصوص خط الفقر غير الغذائي والمقدّر بـ 12,140 ليرة يومياً للفرد الواحد، وبما أن هناك أشياء مشتركة مع الأسرة لا بد من تحديد الكلفة الحدية للمعيشة الناتجة من إضافة فرد إليها، والذي يتم احتسابها على النحو الآتي: 1.0 للبالغ الأول في الأسرة، 0.7 لكل فرد بالغ إضافي، 0.5 للطفل دون 14 سنة. فإن خط الفقر غير الغذائي لعائلة مؤلفة من خمس أشخاص يصبح 41,276 ليرة يومياً، أي ما يساوي 1,238,280 ليرة شهرياً، بحسب الجدول رقم 7 الآتي:

الجدول رقم 7: خط الفقر غير الغذائي لأسرة مكونة من خمسة أفراد

| خط الفقر غير الغذائي | الكلفة الحدية | الأسرة |
|----------------------|---------------|---------------------|
| 12,140 | 1 | أب |
| 8,498 | 0.7 | أم |
| 8,498 | 0.7 | إبن بالغ |
| 6,070 | 0.5 | طفل 5-7 سنوات ذكر |
| 6,070 | 0.5 | طفل 7-10 سنوات أنثى |
| 41,276 | المجموع | |

وبالإجمال يصبح مجموع كلفة خط الفقر لعائلة مكونة من خمسة أفراد 137,253 ليرة يومياً (95,977 + 41,276)، أو ما يساوي 4,117,599 ليرة شهرياً.

* * *

للعام 2020، وهو المبلغ الضروري الذي يمكن الفرد من شراء السلة ذاتها من الحاجات الأساسية غير الغذائية التي كانت معتمدة في عام 2012، أي ما يساوي 364,2 ألف ليرة شهرياً كما يتضح من الجدول رقم 4 الآتي:

الجدول رقم 4 : خط الفقر غير الغذائي للعام 2020 للفرد بحسب تقديرات المركز الاستشاري الأولية (ليرة لبنانية)

| | |
|-----------|---|
| 12,140 | خط الفقر غير الغذائي يومياً |
| 364,200 | خط الفقر غير الغذائي شهرياً |
| 4,370,400 | خط الفقر غير الغذائي سنوياً |
| 8.01 | خط الفقر غير الغذائي يومياً على حساب دولار/1515 ل.ل. |
| 3.11 | خط الفقر غير الغذائي على حساب 3900 ل.ل/ دولار |
| 1.62 | خط الفقر غير الغذائي على حساب سعر السوق السوداء 7500 ل.ل/ دولار |

وبالتالي فإن خط الفقر يصبح جمع خط الفقر الأعلى للفرد الواحد يومياً الذي يشمل الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية يساوي 21,230 ليرة + 12,140 ليرة = 33,371 ليرة لبنانية. وذلك بحسب الجدول رقم 5 أدناه:

الجدول رقم 5 : خط الفقر الأعلى للعام 2020 للفرد بحسب تقديرات المركز الاستشاري الأولية (ليرة لبنانية)

| | |
|------------|---|
| 33.371 | خط الفقر يومياً |
| 1,001,134 | خط الفقر شهرياً |
| 12,013,608 | خط الفقر سنوياً |
| 22.03 | خط الفقر يومياً على حساب دولار/1515 ل.ل. |
| 8.56 | خط الفقر على حساب 3900 ل.ل/ دولار |
| 4.45 | خط الفقر على حساب سعر السوق السوداء 7500 ل.ل/ دولار |

4. تقدير خط الفقر لأسرة مؤلفة من خمسة أفراد (ثلاثة بالغين وطفلين)

استناداً إلى البيانات التي توصلنا إليها أعلاه يمكن تقدير خط الفقر الغذائي لعائلة مؤلفة من خمس أشخاص



قام الصندوق بالمراجعة الدورية للحصص التي يجريها عادة كل خمس سنوات تنتهي في كانون الثاني 2021. وعلى العموم تستأثر قلة من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأميركية بالنسبة الأكبر من موارد الصندوق بما يمنحها قدرة فائقة على التأثير في قرارات الصندوق. وهذه الدول هي (مع حصتها من إجمالي الأصوات): الولايات المتحدة الأميركية (16,5٪)، اليابان (6,15٪)، الصين (6,1٪)، ألمانيا (5,3٪)، فرنسا (4٪)، بريطانيا (4٪)، إيطاليا (3٪)، الهند (2,6٪)، روسيا (2,6٪)، السعودية (2٪). مع الإشارة إلى أن هذا التوزيع قابل للتغيير تبعاً للتقييم الذي يجريه الصندوق دورياً لاقتصاديات الدول الأعضاء.

أما وحدة السحب الخاصة (SDR) فهي وحدة حساب خاصة تُستخدم من قبل أعضاء صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه في تسوية الصفقات والعمليات بينها. كما تستخدم من قبل الجهات والمنظمات الدولية والإقليمية في العديد من الإتفاقيات والمعاهدات ذات الطابع الدولي. يجري تقييم هذه الوحدة على أساس سلّة من العملات الأجنبية، نوردتها بحسب أهميتها النسبية في السلّة:

- الدولار : 41,73٪

- اليورو : 30,93٪

- اليوان الصيني : 10,92٪

- الين الياباني: 8,33٪

- الجنيه الاسترليني: 8,09٪

وهذه السلّة يجري تقويمها مرّة كل خمس سنوات على ضوء تطور ميزان مدفوعات الدول الأعضاء.

2-1) وظائف وأهداف صندوق النقد الدولي: تلخص

المهمة الرئيسية للصندوق في المحافظة على استقرار النظام النقدي العالمي، وذلك بحسب نظام تأسيسه. ولتحقيق هذه الغاية فهو يتولى تنفيذ العديد من المهام، أبرزها ما يلي:

- تجنّب الأزمات بالمحافظة على مراقبة لصيقة ومستمرة للاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول الأعضاء وسياساتها المالية.
- تقديم النصيحة والمساعدة التقنية للدول الأعضاء.

3. صندوق النقد الدولي: شروط برنامجه المتوقعة حيال حلّ الأزمة المالية في لبنان مع عرض لتجارب بعض الدول

1. تأسيس الصندوق، وتنظيمه، ووظائفه، وأهدافه وشروطه:

1-1) تأسيس الصندوق وتنظيمه: صندوق النقد الدولي (IMF) هو منظمة دولية يبلغ عدد أعضائها 189 دولة. وقد جرى توقيع الاتفاقية التأسيسية للصندوق في مؤتمر الأمم المتحدة المالي والنقدي المنعقد في بريتون وودز سنة 1944.

يعتبر مجلس الحكام سلطة القرار العليا. وهو يتألف من حاكم وبديل عنه (وزير المالية أو حاكم المصرف المركزي) لكل دولة من الأعضاء، ينعقد مرة واحدة سنوياً. أما الإدارة اليومية للصندوق فيتولاها مجلس تنفيذي مكون من 24 عضواً يجري انتخابهم من قبل الدول الأعضاء، و ينعقد مرتين أسبوعياً.

بلغ حجم موجودات الصندوق سنة 2019 حوالي 513,4 مليار وحدة سحب خاصة (SDR) موزعة على الشكل الآتي:

- 464 مليار عملات.
- 22,4 مليار وحدة سحب خاصة.
- 83,7 مليار على شكل ذهب يبلغ وزنه 2,8 طن.

وتتحدد مشاركة كل دولة في الصندوق على أساس نظام الحصص في وحدات السحب الخاصة. وهذا النظام أساسي في حسم الكثير من القضايا ومنها: التأثير في قرارات الصندوق من خلال نسبة التصويت. فكل دولة لها صوت بالأساس يضاف إليه أصوات إضافية بمعدّل صوت لكل 100 ألف SDR تمتلكها الدولة. ومن القضايا أيضاً تحديد سقف استفادة كل دولة من موارد الصندوق. فكلما كانت حصّته أكبر ارتفعت حظوظه بالحصول على مساعدات مالية كبيرة.

تُقدّر حصة لبنان بحوالي 633,5 مليون وحدة سحب خاصة (SDR) ما يمنحه 0,16٪ من الأصوات. لكن يخشى أن هذه الحصة معرضة للانخفاض في ضوء تراجع حجم الناتج المحلي والعجز المتفاقم في ميزان المدفوعات، في حال



تكون مدينة للصندوق وغير قادرة على تسديد المستحقات أو تتأخر في تسديدها. وذلك بالتعاون مع دول غنية تتولى تمويل هذا الحساب والإشراف على إدارته، كاليابان والصين وسويسرا.

وكان الصندوق قد استخدم ما يساوي 204,2 مليار من حقوق السحب الخاصة - SDR - (أي ما قيمته 291 مليار دولار) سنة 2009 لمساعدة الدول في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اندلعت سنة 2008. وفي نيسان 2019 بلغ حجم القروض التي منحها الصندوق للدول النامية 63 مليار و694 مليون SDR، منها 85,7% خصصت للدول الخمس الآتية: الأرجنتين، أوكرانيا، اليونان، مصر والباكستان. وتتراوح فترة القرض الواحد بين 3 إلى 10 سنوات.

(3-1) شروط صندوق النقد الدولي: تكون المساعدات التي يقدمها الصندوق مشروطة بإخضاع السياسات المالية والاقتصادية والنقدية للدول المستفيدة لمراقبة لصيقة من الصندوق. وذلك لضمان تنفيذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التقشفية الصارمة والمتشددة، التي يعتبرها الصندوق ضرورية ليس فقط لتصحيح الأوضاع المالية لتلك الدول وحسب، وإنما لضمان استعادة الصندوق الأموال التي قدّمها أيضاً.

واللافت أن هذه الرقابة لا تنتهي بانتهاء برنامج الإقراض وتسديد الدول المستفيدة لديونها، بل أن هذه الدول تبقى خاضعة لما يسمى "المراقبة ما بعد البرنامج" ويصبح الاقتراض من الصندوق سابقة في سجلاتها. وحين يكتشف فريق الصندوق العامل ضمن البرنامج المشار إليه أي خلل ماكرو- اقتصادي يقوم فوراً بتبنيه الدولة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتصحيح هذا الخلل. وقد سبق أن تعرضت دول مثل ألبانيا واليونان وقبرص لهذا البرنامج. حيث استمر المدراء التنفيذيون في الصندوق بإجراء مناقشات دورية تخص تلك الدول يصدر بموجبها تقارير تكون لها عادة تأثيرات في سياسات الدول المذكورة. مما يجعلها بحاجة دائمة لمساعدة الصندوق.

وعلى العموم تتركز شروط الصندوق بالعمل على ضبط مديونية الدولة وإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، إنما من خلال إجراءات يمكن اختصارها على الشكل الآتي:

- تسهيل نمو متوازن للتجارة الدولية من خلال تعزيز استقرار أسعار الصرف.
- إقراض الدول لتصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها.
- وبالنسبة لسياسة الإقراض فإن الصندوق يقدم عادة نوعين من القروض للدول الأعضاء، هي:

○ النوع الأول، هو قروض ميسرة تصل مدتها إلى سنتين على الأكثر (بفوائد متدنية أو ربما بلا فوائد للدول الفقيرة والمنخفضة الدخل). وهذه القروض التي تقع ضمن ما يسمى "برنامج ترتيبات الجهورية" (Stand-by Arrangements) (SBA)، غالباً ما تكون مصممة للدول التي تعاني مشاكل آنية ومتوسطة المدى في ميزان مدفوعاتها.

○ النوع الثاني، هو قروض غير ميسرة تصل مدتها إلى أربع سنوات (بفوائد عادية لبقية الدول). وهذه القروض التي تقع ضمن ما يسمى "برنامج تسهيلات صندوق ممتدة" (EFF – Extended Fund Facility) مصممة بالأساس للدول التي تعاني من مشاكل طويلة المدى في ميزان مدفوعاتها. وهذه القروض تترافق عادة مع برامج مشددة لإصلاحات هيكلية اقتصادية ومالية.

وفي الحالتين يجري تقديم القروض باستخدام حساب الموارد العام في الصندوق (GRA). وهو الحساب الرئيسي للصندوق الذي تتجمع فيه العملات والموجودات الأخرى، التي تمثل الاشتراكات من حصص الدول الأعضاء. والأهم أن تسليم القروض يكون على مراحل وضمن أقساط تبعاً لتقدم الدولة المستفيدة في تنفيذ الإجراءات والسياسات المطلوبة ضمن البرنامج.

أما بالنسبة للبنان فإن المساعدة التي قد يطلبها في حال اللجوء إلى الصندوق ستقع على الأرجح ضمن النوع الثاني من القروض.

والجدير ذكره أن صندوق النقد الدولي يدير أيضاً عمليات مالية تحت عناوين مختلفة مخصصة للدول التي تطلب المساعدة. وذلك ضمن حسابات منفصلة لكل منها شروطه المختلفة والمعقدة تقنياً. ومن هذه الحسابات على سبيل المثال ما هو مخصص لدعم الدول الفقيرة التي



يُذكر أن تقارير صندوق النقد المشار إليها كانت بدأت منذ العام 2018 ترسل إشارات إلى الحكومة، محذرة من السياسات المالية والنقدية المتبعة، وخصوصاً الانكشاف الشديد للجهاز المصرفي على مديونية الدولة والكلفة المالية والاقتصادية العالية لتثبيت سعر الليرة.

- المسار الثاني هو المساعدة التقنية للبنان. ففي سنة 2004 جرى تأسيس مكتب للصندوق في بيروت تحت عنوان "مركز المساعدة التقنية الإقليمية للشرق الأوسط-METAC". يقوم المركز بتقديم المشورة الفنية والمساعدة التقنية في مجال تنمية القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة بالسياسات المالية والاقتصادية الكلية والتنمية المستدامة (مثال: تحضير الموازنات العامة، إدارة الدين العام، تقييم المخاطر المالية، قياس الناتج المحلي وفق المعايير العالمية، تحسين الممارسات والمؤشرات الإحصائية..).

يستفيد من هذا البرنامج 14 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي: لبنان، أفغانستان، الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، المغرب، السودان، سوريا، تونس، فلسطين (الضفة الغربية وغزة)، اليمن.

2-2) شروط المساعدة وحجمها:

يُتوقع أن يواجه لبنان في حال لجوئه إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي مطالبة الصندوق بتنفيذ "الإصلاحات الهيكلية" التي جرى طرح الكثير منها في أكثر من مناسبة آخرها في مؤتمر "سيدر". ومن هذه "الإصلاحات" نذكر ما يلي:

- تقنين عملية الرقابة على رأس المال (capital control)، أي جعلها ضمن قوانين محددة.
- إعادة هيكلة الدين العام ضمن سقف محددة للعجز وللدين إلى الناتج (7٪ و 100٪ على التوالي بالحد الأقصى).
- تحقيق فائض أولي في الموازنة يساوي 4٪ من الناتج، أي ما يساوي 2,4 مليار دولار.
- إعادة النظر بسعر صرف الليرة وصولاً إلى تعويمه.

ومن الواضح أن تحقيق هذه "الإصلاحات" يتطلب (بحسب مصادر الصندوق) اتخاذ التدابير الآتية:

- إلغاء كافة أشكال الدعم، بما في ذلك سعر صرف العملة المحلية (أي تعويم سعر الصرف) والسلع الأساسية والمنافع العامة (الطحين والمحروقات والكهرباء والنقل والمياه..).
- خصخصة ممتلكات الدولة وبيعها.
- تقليص حجم القطاع العام، بما في ذلك خفض وتجميد الرواتب والأجور وملحقاتها بما فيها إعادة النظر بأنظمة المعاشات التقاعدية في القطاع العام.
- زيادة معدلات الضريبة على القيمة المضافة.
- رفع القيود الكمية والتنوعية على تبادل السلع والخدمات مع الخارج.
- تصفية المؤسسات المعسرة حتى ضمن القطاع الخاص.
- ويمكن الوقوف بشكل أكثر تفصيلاً على هذه الشروط من خلال استعراض تجارب بعض الدول النامية التي لجأت إلى صندوق النقد الدولي بحسب العرض أدناه.

2. علاقة لبنان بصندوق النقد الدولي، شروط المساعدة المالية الممكنة وحجمها:

1-1) علاقة لبنان بالصندوق: اكتسب لبنان عضويته في صندوق النقد الدولي في نيسان 1947. ومثل بقية الدول الأعضاء يجري تنظيم علاقة لبنان بالصندوق وفق مسارين نصت عليهما الاتفاقية التأسيسية للصندوق، والتي وقّع عليها لبنان.

- المسار الأول هو أحكام المادة الرابعة من الاتفاقية التي تمنح الصندوق حق الإشراف على السياسات المالية والاقتصادية والنقدية للدول الأعضاء، وتقديم المشورة في هذا المجال. ولذلك يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة دورية للبنان بمعدل مرة واحدة سنوياً. يقوم الفريق بالإطلاع على الأوضاع المالية والاقتصادية من خلال زيارات تشمل المسؤولين الرسميين المعنيين، ومنهم حاكم مصرف لبنان ووزير المالية ورئيس الحكومة. ثم يضع تقريراً يقدمه إلى المجلس التنفيذي للصندوق الذي يضع بدوره ملاحظاته ويرسلها إلى السلطات المحلية المعنية قبل إصدار التقرير النهائي.



ولكن بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، تتراوح احتياجات التمويل السنوية للبنان بين 8 و 9 مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات، أي بمبلغ إجمالي يصل إلى حوالي 27 مليار دولار. مما يعني أنه سيكون على الحكومة اللبنانية خوض مفاوضات صعبة مع الصندوق لتوفير مصادر تمويل دولية أخرى (منها دول الخليج بمساهمة إجمالية قدرها 5,7 مليار دولار وجهات دولية أخرى بمبلغ إجمالي 11,5 مليار دولار)، وذلك في إطار برنامج تمويل استثنائي تفوق قيمته السنوية عشرة أضعاف حصة لبنان. وهو ما يشبه البرامج الاستثنائية التي سبق أن قدمها الصندوق لدول مثل أيسلندا والأرجنتين.

والمقصود بالمفاوضات الصعبة مع صندوق النقد الدولي للحصول على هذا البرنامج الاستثنائي هو إشارة مصادر قريبة من الصندوق إلى أنه لن يكون مستعداً لتقديم تسهيلات مالية ما لم تتوفر شروط تضمن استعادة الصندوق لأمواله وكذلك نجاح البرنامج بحد ذاته. مما يعني أن برنامجاً من هذا النوع يفرض الأخذ بعين الاعتبار متغيرات مؤثرة، أبرزها على سبيل المثال:

- طبيعة و ضمانات التمويل من الجهات الدولية.
- قدرة الدولة على تنفيذ سياسات تقشفية.
- قدرة الحكومة على تجنب خيار تخفيض قيمة العملة المحلية.
- مستقبل القطاع المصرفي وإمكانيات تنقيته.
- المدى الذي يمكن أن تبلغه عملية توزيع أعباء التصحيح وإعادة هيكلة الدين العام بين الدائنين والمدنيين.

3. تجارب دول مُقترضة من صندوق النقد الدولي:

3-1) دول شرق آسيا:

تعرضت أندونيسيا وكوريا وتايلند وماليزيا لأزمة مالية ونقدية حادة سنة 1998 (أزمة النمر الآسيوية). فكان أن لجأت إلى صندوق النقد الدولي طالبة المساعدة. لكن الصندوق اشترط تنفيذ مجموعة إصلاحات قبلت بها هذه الدول باستثناء ماليزيا. ومن أبرز هذه الشروط ما يلي:

- رفع أسعار الفائدة على العملة المحلية لوقف التدهور المتسارع في قيمتها. ولكن الأمر أدى إلى تضخم ديون الكثير من المؤسسات في هذه الدول وتسبب بإفلاسها.

أ. اقتطاع (hair-cut) تتراوح نسبته بين 30% و 50% من إجمالي الدين العام يتحمله المصرف المركزي والمصارف بوصفهما دائنين رئيسيين للخرينة، بالإضافة إلى تأخير الاستحقاقات حتى العام 2030 بالحد الأدنى.

ب. زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 11% إلى 15% بالحد الأدنى وصولاً ربما إلى 20% لاحقاً.

ج. إلغاء غالبية الإعفاءات الضريبية مهما كان شكلها.

د. زيادة سعر صفيحة البنزين بمعدل خمسة آلاف ليرة بالحد الأدنى.

هـ. إلغاء الدعم كلياً عن الكهرباء وزيادة التعرفة.

و. خصخصة واسعة النطاق لما تبقى من مؤسسات عامة وشركات تابعة للقطاع العام.

ز. إعادة النظر بهيكلية الرواتب والأجور وملحقاتها.

بما في ذلك نظام التقاعد في القطاع العام لجهة زيادة المحسومات التقاعدية من 6% إلى 10% في المرحلة الأولى ثم إلى 15% لاحقاً.

ح. زيادة الضريبة على الأملاك العامة.

ولما كان الصندوق مدركاً لتأثيرات هذه التدابير على صعيد ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستويات المعيشة فإنه يشجّع الحكومة على توسيع برنامج استهداف الفقراء..

وفي حالة لبنان فإن الدعم الممكن أن يقدمه الصندوق من المرجح أن يكون متوفراً فقط عبر برنامج (EFF) الذي سبقت الإشارة إليه أعلاه. وهناك ثلاثة عوامل تحدد حجم التمويل المتاح من قبل الصندوق، وهي:

- احتياجات لبنان التمويلية (هي في حدود 5,5 مليار دولار سنوياً).

- قدرة لبنان على السداد ضمن الفترة الزمنية المحددة.

- السجل السابق للبنان في تعامله مع الصندوق.

ولكن حجم مساعدة الصندوق للبنان في الأحوال العادية لا يزيد عن 145% من حصته سنوياً، بحيث إن الحد الأقصى التراكمي يصل إلى 435%. وبما أن حصة لبنان لدى الصندوق لا تزيد عن 900 مليون دولار فإن حجم التمويل المتاح من الصندوق في الأحوال العادية سيكون بحدود 3,9 مليار دولار، أي ما نسبته 6,6% من الناتج المحلي، موزعة على ثلاث سنوات بمعدل 1,3 مليار دولار سنوياً.



- إلغاء الكثير من الإعفاءات على ضرائب الدخل والقيمة المضافة والرسوم الجمركية.
- خفض كلفة اليد العاملة، بمعنى اعتماد سياسات أكثر مرونة في موضوع الحد الأدنى للأجور وعقود العمل الجماعي وتشريع عقود العمل غير الملزمة لصاحب العمل بحد أدنى من ساعات العمل (أي ما يعرف ب Zero-hour contracts).

وقد أدت هذه التدابير وغيرها إلى إضعاف برامج الحماية الاجتماعية وارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة، خصوصاً بالنسبة للفئات المهمشة والضعيفة التي اتسعت قاعدتها نتيجة تلك التدابير. وهذا الضغط المعيشي تسبب باندلاع تظاهرات حاشدة في الكثير من المدن الأردنية، خصوصاً خلال الفترة بين شهري شباط وحزيران لسنة 2018 .

والجدير ذكره أن هذا القرض هو حلقة ضمن سلسلة من تجارب الأردن مع الاقتراض من الصندوق. ففي سنة 1989 قُتل خمسة أشخاص خلال اضطرابات أعقبت توقيع إتفاقية لإعادة جدولة ديون المملكة. أعقبها في سنة 1996 اضطرابات أخرى رافقت توقيع إتفاقية جديدة بين الطرفين. ولكن دون أن تؤدي كل هذه الديون الغرض منها على صعيد خفض الدين العام، بل أوقعت الشعب الأردني ولا تزال في دوامة من التقشف الضاغط بشكل خاص على الفئات المحدودة الدخل.

(3-3) هايتي:

وقعت دولة هايتي في شباط 2018 إتفاقية قرض مع صندوق النقد الدولي من أجل "تحسين الظروف المعيشية وزيادة فرص العمل الاقتصادية للشعب الهايتي..". تضمنت هذه الإتفاقية العديد من الشروط بهدف لجم ارتفاع الدين العام والحد من عجز الموازنة العامة. وذلك عبر زيادة إيرادات الموازنة وتقليص النفقات، من خلال رفع الدعم عن المحروقات وغيره من السلع والخدمات الأساسية وتعزيز جباية الرسوم على اختلافها، بالإضافة إلى خصخصة المؤسسة الوطنية للكهرباء.

وقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع أسعار المحروقات بنسبة بلغت 51%. مما تسبب باندلاع تظاهرات عنيفة تخللها مواجهات دموية، أدت في النهاية ليس إلى مقتل العديد من المواطنين وحسب، بل إلى الإطاحة ببقية برامج صندوق النقد في هايتي.

- تصحيح مالي لإعادة التوازن إلى الحساب الجاري وميزان المدفوعات. مما تسبب بتقليص الإنفاق الاستثماري العام على مشاريع كبيرة اعتبرت قليلة المردود بنسب تراوحت بين 1% إلى 3%.
- تصفية المؤسسات المالية المعسرة.
- بيع مؤسسات تابعة للدولة (خصخصة).

وحده رئيس وزراء ماليزيا الأسبق مهاتير محمد رفض الإنصياح "لنصائح" صندوق النقد الدولي. وأصرّ مقابل ذلك على معالجة الأزمة داخلياً، من خلال فرض قيود على تحركات الرساميل وتثبيت سعر صرف العملة الوطنية إلى الدولار في إجراءات مؤقتة استمرت لخمس سنوات. وقوبلت هذه السياسة حينها بانتقادات وتشكيك كبيرين، سواء من قبل الصندوق نفسه أو الإعلام الغربي ومعه بعض الحكومات الغربية، إلى حد أن الولايات المتحدة الأميركية حاولت التأثير في التظاهرات التي اندلعت في ماليزيا تحت ضغط الأزمة سنة 1998 وذلك عبر دعوتها " الشعب الشجاع الذي يقاوم في سبيل الإصلاح.. " إلى الإطاحة بالرئيس مهاتير.

لكن صندوق النقد الدولي نفسه عاد واعترف بعد خمس سنوات بأن الرئيس مهاتير كان على حق. حيث تمكن من إخراج بلاده من الأزمة خلال أقل من خمس سنوات من دون مساعدة الصندوق. فقد تمكنت الحكومة من زيادة صادراتها وارتفعت احتياطاتها بالعملات وشهدت المشاريع في ماليزيا توسعاً كبيراً. لا بل أصبحت التجربة الماليزية في تجاوز الأزمة مثلاً يُحتذى، حتى بالنسبة للحكومات الغربية والصندوق ذاته بعد أن كانت هدفاً لانتقاداتهم.

(2-3) تجربة الأردن:

بلغت قيمة القرض الذي قدّمه صندوق النقد الدولي للأردن اعتباراً من سنة 2016 حوالي 723 مليون دولار لمدة ثلاث سنوات. ولكن هذا القرض تزامن مع تنفيذ سلسلة تدابير اشترطها الصندوق للحد من مديونية الدولة وتخفيض عجز الموازنة. وذلك تحت عنوان "البرنامج الحكومي للإصلاح الاقتصادي الشامل". ومن جملة هذه التدابير ما يلي:

- رفع الدعم عن الخبز والكهرباء والمياه.
- زيادة العديد من الضرائب.



4. ملاحظات ختامية:

توصف البرامج التي يقدمها صندوق النقد الدولي عادة " بالسياسات المالية والنقدية المتشددة". ويؤخذ عليها ملاحظات متعددة أبرزها ما يلي:

1-4) أنها ذات تركيز قصير الأمد لا تلائم ظروف الدول الهشة إقتصادياً واجتماعياً، مع ما يعنيه ذلك من زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

2-4) غالباً ما تؤدي البرامج التقشفية للصندوق إلى تحجيف الموارد المالية اللازمة للاستثمارات العامة. مما يعني إدخال البلاد مجدداً في دوامة المديونية، ويتسبب في خفض معدلات النمو.

3-4) تؤدي البرامج التقشفية للصندوق إلى تعميق عدم العدالة في توزيع الثروة، وبالتالي تكريس التفاوت المجتمعي. أي بمعنى آخر غالباً ما تكون هذه البرامج على حساب الفئات المهمشة والضعيفة. ولذلك كثيراً ما نجد دعوات من قبل خبراء في الأمم المتحدة ومسؤولين سابقين في الصندوق نفسه إلى اعتماد سياسة حماية اجتماعية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان.

4-4) تتجنب برامج الصندوق على الدوام، وفي مختلف الدول والظروف التي طبقت فيها الدعوة لتعزيز المؤسسات والمرافق العامة وتشريع القوانين للحيلولة دون الاحتكار واستغلال الأسواق أو معالجة عدم المساواة الاجتماعية وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة. لا بل يتجه الصندوق مباشرة نحو المطالبة بتخصيص هذه المؤسسات والمرافق.

5-4) يربط الصندوق الفساد حصراً بالقطاع العام، متجاهلاً تماماً دور القطاع الخاص وتأثيراته في هذا المجال. وذلك في خطوة متعمدة لتبرير الخصخصة.

لذلك، وانطلاقاً من الملاحظات أعلاه، فإن طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي يمكن أن يزيد من الإضطرابات الاجتماعية التي يشهدها لبنان. وذلك بسبب ما تؤدي إليه شروطه من مزيد من الإفكار وعدم مساواة وإعاقة للنمو، فضلاً عن فقدان السيادة على القرارات الاقتصادية والمالية والنقدية. لا بل لا نجد بالأحرى مبرراً للجوء إلى صندوق النقد ما دام الجزء الأكبر من المديونية المرتفعة التي تشكو منها الدولة (أكثر من 60% حتى تاريخه) هي دين داخلي، والأهم أيضاً أن أسبابها محلية

(4-3) تونس:

بلغت قيمة القرض الذي وقّعه تونس مع صندوق النقد الدولي سنة 2016 حوالي 2,9 مليار دولار تُسَدّد على دفعات. وذلك مقابل شرط أساسي هو التزام الحكومة بتقليص عجز الموازنة بنسبة 4,9% من الناتج الإجمالي، وذلك من خلال تنفيذ برامج تهدف لتحقيق ما يلي:

- زيادة معدلات الضريبة على القيمة المضافة والضرائب على المبيعات الكثير من السلع الاستهلاكية.
- تجميد الأجور ورفع سن التقاعد في القطاع العام.
- رفع الدعم عن المحروقات والكهرباء.
- خصخصة البنوك المملوكة للدولة.

هذه البرامج التقشفية، التي كانت موضع انتقاد شديد حتى من قبل العديد من وسائل الإعلام الغربية، ساهمت في تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وأدت إلى اندلاع مظاهرات عنيفة في كانون الثاني 2018. وكانت هذه التحركات الشعبية سبباً في تردّد الحكومة في المضي بتنفيذ شروط الصندوق. مما دفع الصندوق إلى تجميد الدفعة الثانية من القرض بقيمة 350 مليون دولار، مشروطاً بتسريع تنفيذ "الإصلاحات الهيكلية" لتفعيل برنامج القرض من جديد. والآن تُمارَس ضغوط كبيرة من قبل الإتحادات والنقابات العمالية على الحكومة لإعادة التفاوض مع الصندوق من أجل الخروج من اتفاقية القرض.

(5-3) أوكرانيا:

يعاني هذا البلد من مديونية مرتفعة وصلت ذروتها خلال الفترة 2018-2019. وهي كانت لجأت إلى صندوق النقد سنة 2014 من أجل إعادة هيكلة ديونها. حيث حصلت على قرض بقيمة 17,5 مليار دولار. ولكن الصندوق اشترط تنفيذ "الإصلاحات" الآتية:

- خصخصة ما يزيد عن 3000 شركة مملوكة للدولة في إطار تقليص دور الدولة ورفع القيود عن القطاع الخاص.
- إقرار مجموعة قوانين منها قانون المحكمة العليا لمكافحة الفساد.
- إلغاء دعم المحروقات. مما تسبب بارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض استهلاك هذه السلعة الأساسية بنسبة 30%.



وبالإمكان التحكم بها. وهذا مع افتراض أن الدولة لن تلجأ إلى إعادة النظر بسعر الصرف، خصوصاً أن اللجوء للصندوق لن يوفر للبنان ما يكفي من العملات الصعبة الضرورية لخروجه من أزمته، بحسب ما أشرنا إليه أعلاه.

ويبقى الخيار الأفضل هو مبادرة الحكومة المقبلة إلى تنفيذ برنامج قوي وفوري ومتعدد المسارات (اقتصادياً ومالياً ومصرفياً ونقدياً واجتماعياً وإدارياً) للإنقاذ والبدء بالإصلاحات، بما في ذلك تنقية الجهاز المصرفي وتصحيح وضعية مصرف لبنان وإعادة هيكلة الدين العام. ومما لا شك فيه أن تنفيذ هذا البرنامج يمكن لبنان من بناء الثقة الضرورية التي من شأنها الحد من كلفة اللجوء إلى طلب الاستفادة من المساعدات الخارجية، سواء من صندوق النقد الدولي أو من غيره.

* * *



ثانياً: تقارير وبرامج²

1. إنفجار مرفأ بيروت - الأضرار والخسائر واحتياجات التعافي وإعادة الإعمار:

أصدرت مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في لبنان تقريراً في نهاية شهر آب 2020 تضمن نتائج المسح الأولي والسريع للأضرار والخسائر القطاعية الناجمة عن إنفجار مرفأ بيروت في 4 آب 3، وكذلك الاحتياجات المباشرة للتعافي وإعادة بناء البنية التحتية المادية واستئناف تقديم الخدمات في المدى القصير (حتى نهاية 2021). إلى جانب هذا التقييم للأضرار والخسائر فإن أهمية التقرير تكمن في أنه يقترح إطاراً متكاملاً للإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار على مستوى البلاد ككل، بالإضافة إلى تقييم أولي لتأثير كارثة انفجار المرفأ على الاقتصاد الكلي في المديين القصير والمتوسط.

لكن تبقى ملاحظة أساسية لا تخلو من تأثير بالغ على مدى صحة وموضوعية النماذج الرياضية لمجموعة البنك الدولي المستخدمة في غالبية تقاريرها لتحليل الأوضاع المالية والإقتصادية والإجتماعية في لبنان. إذ إن هذه المجموعة تسقط من حساباتها تماماً عاملاً رئيسياً في حالة الضعف والإنهيار التي يعانيها الاقتصاد اللبناني، كان ينبغي تقدير تبعاته وأخذه بعين الاعتبار في عملية التقييم ككل، ألا وهو مضاعفات الحصار والعقوبات المالية والنقدية والإقتصادية التي تفرضها الإدارة الأميركية وحلفاؤها على اقتصاد صغير كالإقتصاد اللبناني منذ سنوات بحجة معاوية حزب الله.

وبالعودة إلى تقرير البنك الدولي فهو يشير بوضوح إلى أن المساعدات الإنمائية والمالية الدولية ستبقى

²تعرض هذه الفقرة وتُترجم أهم ما ورد في دراسات وبرامج وتقارير صادرة

عن مؤسسات محلية ودولية ومجموعات عمل

3- تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت، مجموعة البنك الدولي

بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، آب 2020.

مرهونة " بجدول أعمال إصلاحي ذي مصداقية" لا سيما بالنظر إلى "أوضاع الإقتصاد الكلي الصعبة في لبنان" بالإضافة إلى " أن ميزانيات المانحين تعاني من ضغوط". فبدون هذه الإصلاحات لا يمكن أن يتحقق تعاف مستدام ولا إعادة إعمار، وسوف يستمر الوضع الإجتماعي والإقتصادي في مسار التدهور، بحسب مجموعة البنك الدولي.

ولذلك فإن البنك الدولي يرى أن الكارثة التي حلت بمرفأ بيروت تزيد من ضرورة وضع استراتيجية ماثوقة وشاملة ومنسقة للاستقرار المالي الكلي، وذلك ضمن إطار متوسط الأجل للإقتصاد الكلي والمالية العامة. وهذه الاستراتيجية تستند بحسب البنك إلى المحاور الآتية:

- ✓ برنامج لإعادة هيكلة الديون لتحقيق القدرة على تحمل أعباء الديون المتوسطة الأجل.
- ✓ إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي لاستعادة ملاءة القطاع المصرفي.
- ✓ إطار جديد للسياسة النقدية لإعادة بناء الثقة والاستقرار في أسعار الصرف وضبط الأسعار.
- ✓ إجراء تصحيح تدريجي لأوضاع المالية العامة من أجل استعادة الثقة في سياسة المالية العامة.
- ✓ إصلاحات معززة للنمو.
- ✓ تدابير للحماية الإجتماعية.

أ. في المنهجية

وفي إطار التوجه الذي دأبت عليه مجموعة البنك الدولي لناحية تهميش دور الدولة ومؤسساتها، طبعاً بذرائع مختلفة منها على سبيل المثال تفشي الفساد الحكومي " والسخط العام على الحكومة"، يقترح التقرير إنشاء صندوق تمويلي جديد يديره شركاء دوليون، على أن يجري توجيه المساعدات المالية والإنمائية نحو هذا الصندوق الذي يقوم بدوره بتوجيه الموارد إلى المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني " التي تم فحصها"، بمعنى التثبيت من ولائها السياسي على ما يبدو. ولذلك يدعو التقرير إلى إشراك "المواطنين بقوة في الترتيبات المؤسسية وضمان مشاركة الأطراف المعنية بالمجتمع المدني في الهيئات الرئيسية لإدارة شؤون الحكم وفي صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد



خسائر فائقة. وقد توزعت على الشكل المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم 1: الأضرار والخسائر بحسب القطاع (بملايين الدولارات)

| الخسائر | | الأضرار | | القطاع |
|-----------------------------|---------|---------|---------|-------------------------------|
| حد أعلى | حد أدنى | حد أعلى | حد أدنى | |
| القطاعات الإنتاجية والمالية | | | | |
| 345 | 285 | 125 | 105 | التجارة والصناعة |
| 235 | 190 | 205 | 170 | السياحة |
| - | - | 15 | 10 | المالية |
| 580 | 475 | 345 | 285 | مجموع |
| القطاعات الإجتماعية | | | | |
| - | - | - | - | الحماية الإجتماعية وفرص العمل |
| 1155 | 945 | 2290 | 1875 | الإسكان |
| 85 | 70 | 20 | 15 | التعليم |
| 490 | 400 | 1235 | 1010 | الثقافة |
| 245 | 200 | 115 | 95 | الصحة |
| 1975 | 1615 | 3660 | 2995 | مجموع |
| قطاعات البنية التحتية | | | | |
| 5 | - | 45 | 40 | المياه والصرف الصحي |
| 70 | 55 | 50 | 40 | الطاقة |
| 710 | 580 | 345 | 280 | النقل والمرافق |
| 90 | 75 | 35 | 30 | الخدمات البلدية |
| 875 | 710 | 475 | 390 | مجموع |
| القطاعات المشتركة | | | | |
| 80 | 65 | 80 | 65 | الحوكمة |
| - | - | 25 | 20 | البيئة |
| - | - | - | - | الاستدامة والإحتواء الإجتماعي |
| 80 | 65 | 105 | 85 | مجموع |
| 3510 | 2865 | 4585 | 3755 | إجمالي الأضرار والخسائر |

وتنفيذها وتمويلها ومتابعتها" ، من دون تحديد طبيعة هذه الهيئات. مما يعني تحييد الدولة ومؤسساتها عن المساعدات الدولية المنشودة، أي بمعنى آخر ترك المانح الدولي يتحكم باتجاهات التنمية عبر أدواته المحلية بعيداً عن قرارات الدولة"

أما نطاق تقييم الأضرار والخسائر فهو يطل ستة عشر قطاعاً موزعة على الشكل الآتي:

◀ خمس قطاعات إجتماعية: الإسكان، والصحة، والتعليم، والثقافة، والحماية الإجتماعية وفرص العمل.

◀ أربع قطاعات للبنية التحتية: النقل ومرافق بيروت، والطاقة والمياه والصرف الصحي، والصحة العامة، والخدمات البلدية.

◀ ثلاث قطاعات إنتاجية ومالية: التجارة والصناعة، والمالية، والسياحة.

◀ ثلاث قطاعات مشتركة: الحوكمة، والاستدامة الإجتماعية والإحتواء الإجتماعي، والبيئة.

◀ التأثير على الاقتصاد الكلي: بما فيه الفاقد في النشاط الإقتصادي وفي إيرادات المالية العامة، والتعطل المحتمل في النشاط التجاري وارتفاع تكلفة معاملات التجارة الخارجية، وارتفاع معدلات التضخم والفقير.

فالتقرير يدرس تقييم الأضرار (قيمة استبدال المرافق والأصول المادية المتضررة كلياً أو جزئياً) والخسائر (قيمة الفائت في التدفقات المالية والخدمات نتيجة تضرر الأصول والمرافق وغيابها المؤقت) واحتياجات القطاع العام من التعافي وإعادة الإعمار المادية (البنية التحتية) وغير المادية (الموظفين والتجهيزات والمواد). وهو يدعو إلى اعتبار الكارثة التي حلت بالمرافق فرصة ليس " لإعادة البناء على نحو أفضل ضمن إجراءات تعزز الشفافية والشمولية والمساءلة" وحسب، بل " إعادة البناء على نحو أكثر ذكاءً" وبما يعيد النظر بالحجم والموقع أيضاً.

ب. في تقدير الخسائر والأضرار والاحتياجات

بلغ المجموع الكلي للأضرار والخسائر بحسب التقييم السريع والأولي لمجموعة البنك الدولي 6620 مليون دولار في حدها الأدنى، و 8095 مليون دولار في حدها الأقصى أكثر من نصفها (57٪) عبارة عن أضرار والباقي (43٪)



أما بالنسبة لاحتياجات التعافي وإعادة البناء فقد بلغت كلفتها الإجمالية في القريب العاجل 605 مليون دولار، وفي المدى القصير 1180 مليون دولار كحد أدنى بحسب تقديرات البنك الدولي. وذلك على الشكل المبين في الجدول رقم 2 أدناه :

جدول رقم 2: احتياجات التعافي وإعادة البناء في المديين العاجل والقصير (بملايين الدولارات)

| المدى القصير (نهاية 2021) | | القريب العاجل (نهاية 2020) | | مجموع الاحتياجات | | القطاع |
|------------------------------------|---------|-------------------------------|---------|------------------|---------|-------------------------------|
| حد أعلى | حد أدنى | حد أعلى | حد أدنى | حد أعلى | حد أدنى | |
| القطاعات الإنتاجية والمالية | | | | | | |
| 20 | 15 | 185 | 150 | 205 | 165 | التجارة والصناعة |
| 120 | 95 | 90 | 75 | 210 | 170 | السياحة |
| 25 | 20 | 20 | 15 | 45 | 35 | المالية |
| 165 | 130 | 295 | 240 | 460 | 370 | مجموع |
| القطاعات الإجتماعية | | | | | | |
| - | - | 40 | 35 | 40 | 35 | الحماية الإجتماعية وفرص العمل |
| 230 | 190 | 35 | 30 | 265 | 220 | الإسكان |
| 5 | - | 5 | - | 10 | - | التعليم |
| 215 | 175 | 95 | 75 | 310 | 250 | الثقافة |
| 55 | 45 | 25 | 20 | 80 | 65 | الصحة |
| 505 | 410 | 200 | 160 | 705 | 570 | مجموع |
| قطاعات البنية التحتية | | | | | | |
| 55 | 45 | 5 | - | 60 | 45 | المياه والصرف الصحي |
| 60 | 50 | 10 | 5 | 70 | 55 | الطاقة |
| 470 | 385 | 50 | 40 | 520 | 425 | النقل والمرافئ |
| 20 | 15 | 30 | 25 | 50 | 40 | الخدمات البلدية |
| 605 | 495 | 95 | 70 | 700 | 565 | مجموع |
| القطاعات المشتركة | | | | | | |
| 150 | 125 | 65 | 55 | 215 | 180 | الحكومة |
| 5 | - | 95 | 75 | 100 | 75 | البيئة |
| 25 | 20 | 19 | 5 | 35 | 25 | الاستدامة والإحتواء الإجتماعي |
| 180 | 145 | 170 | 135 | 350 | 280 | مجموع |
| 1455 | 1180 | 760 | 605 | 2215 | 1785 | إجمالي الأضرار والخسائر |



ثالثاً:

خسائر في إيرادات المالية العامة بسبب انخفاض عائدات الضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية نتيجة العاملين المشار إليهما أعلاه من جهة، وبسبب الإعفاءات الضريبية التي طبقتها الحكومة في ظل جائحة كورونا من جهة أخرى.

* * *

ج. في تقييم التأثيرات الإقتصادية الكئيّة:

ترى مجموعة البنك الدولي أن الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الرأسمالي لكل قطاع من القطاعات المشار إليها أعلاه، من جرّاء انفجار مرفأ بيروت، ستكون لها تداعيات سلبية مباشرة على نطاق الإقتصاد الكلي للبلاد منذ تاريخه وحتى نهاية العام 2021. وذلك على الشكل الآتي:

أولاً:

خسائر في النشاط الإقتصادي ناجمة عن تدمير رأس المال المادي. ومن أبرزها:

- ◀ انخفاض بنسبة تصل إلى 0,4 و 0,6 نقطة مئوية في معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عامي 2020 و 2021 على التوالي، بسبب خسائر في رصيد رأس المال.
- ◀ قيود على الإستيراد تؤدي إلى خصم 0,4 و 1,3 نقطة مئوية من معدل النمو عامي 2020 و 2021 على التوالي.

ثانياً:

خسائر ناجمة عن الإضطرابات التجارية التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة معاملات التجارة الخارجية. فبقدر ما يتم تقييد الواردات سترتفع تكلفة معاملات التجارة الخارجية. مما سيزيد الأسعار والتضخم محلياً، ويساهم بالتالي في مزيد من الإفكار للبنانيين.

إلا أن تقييد الاستيراد من شأنه تحسين الميزان التجاري نتيجة انخفاض إمكانية الإتجار بالسلع مع العالم الخارجي في ظل النقص الحاد للعملة الأجنبية. وذلك بالإضافة إلى زيادة متوقعة في التحويلات المالية من المغتربين في الخارج إلى ذويهم لمساعدتهم في التخفيف من وقع الكارثة. مما سيؤدي بالنتيجة إلى انخفاض ملموس في عجز الحساب الجاري، وبالتالي تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات.



جائحة كورونا، وانفجار مرفأ بيروت. ولمواجهة هذه المخاطر يقترح البنك الدولي أجندة سياسات مطلوبة على وجه السرعة ضمن خمسة محاور رئيسية للإصلاح، تستند جميعها إلى فرضية أساسية مفادها أن صانعي السياسات اللبنانيين يريدون بالفعل إعادة بناء إقتصاد أكثر إنتاجاً وتوازناً ومرونة. وهذه المحاور الخمسة هي:

1. برنامج التثبيت الإقتصادي الكلي.
2. الرزمة الإصلاحية المتعلقة بالحوكمة والمساءلة.
3. الرزمة الإصلاحية لتطوير البنى التحتية .
4. الرزمة الإصلاحية لتنمية الفرص الاقتصادية.
5. الرزمة الإصلاحية لتطوير رأس المال البشري.

وفيما يلي عرض لأبرز تفاصيل هذه المحاور مع الروزنامة الزمنية للتنفيذ:

2. مرصد الإقتصاد اللبناني لخريف 2020 - الكساد المدروس⁴

تضمنت النسخة الجديدة من "مرصد الإقتصاد اللبناني لخريف 2020 : الكساد المدروس "أبرز توقُّعات البنك الدولي للمرحلة المقبلة. وقد غلبت عليها النزعة التشاؤمية حيال مستقبل لبنان الاقتصادي. ويعرّض الجدول رقم 1 أدناه أبرز توقُّعات البنك الدولي بخصوص الإقتصاد اللبناني :

الجدول رقم 1 : توقُّعات أداء المؤشرات الاقتصادية

2021-2019

| 2021 | 2020 | 2019 | |
|--------------------------------------|--------|--------|--------------------------------------|
| -13.2 | -19.2 | -6 | النمو الحقيقي (%) |
| المالية العامة (إلى الناتج المحلي %) | | | |
| 13.5 | 11.5 | 20.6 | الإيرادات (مع الهبات) |
| 8.8 | 7.8 | 15.5 | منها : الإيرادات الضريبية |
| 18.1 | 17.3 | 31.2 | الانفاق وصافي الاقراض |
| 16.2 | 16.2 | 29.9 | الإنفاق الجاري |
| 2.4 | 2.3 | 10.0 | منه تسديد الفوائد |
| 1.9 | 1.2 | 1.3 | الإنفاق الإستثماري |
| -4.6 | -5.9 | -10.5 | الميزان (العجز) الكلي |
| -2.2 | -3.6 | -0.5 | الميزان (العجز) الأولي |
| الدين العام | | | |
| 55,464 | 62,276 | 88,900 | الدين العام (مليون دولار) |
| 211.7 | 194.0 | 171.0 | الدين إلى الناتج المحلي |
| 26,200 | 32,103 | 51,992 | الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) |

أجندة السياسات المطلوبة في المرحلة المقبلة :

يتخبط لبنان اليوم في القعر من ثلاث أزمت زخمة، كل واحدة منها كفيلة بتوسيع هذا القعر نحو كارثة طويلة الأمد. فهناك الأزمة الاقتصادية الخانقة، وتداعيات

⁴نشرة صادرة عن البنك الدولي لخريف 2020 تحت عنوان: " Lebanon Economic Monitor (LEM)- THE Deliberate Depreciation, Fall 2020"



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الاصلاح |
|---|--|--|--|--|
| المحور الأول- برنامج التثبيت الإقتصادي الكلي | | | | |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تعزيز ميزانية مصرف لبنان | <ul style="list-style-type: none">• التدقيق في حسابات مصرف لبنان• إقرار قانون تقييد حركة رأس المال• إجراءات عملية فيما خص توحيد سعر الصرف ووضع إطار عام للسياسة النقدية | التثبيت النقدي |
| | | <ul style="list-style-type: none">• الاتفاق على خطط إعادة هيكلة الديون الخارجية والمحلية وعلى الخسائر مع الدائنين ، مع مراعاة مبدأ التقاسم العادل للأعباء | <ul style="list-style-type: none">• وضع إطار ماكرواقتصادي لإستدامة الدين العام• تطوير خطة متوسطة الأجل للدين العام المحلي• إنشاء هيئة مؤقتة لإدارة عملية إعادة هيكلة الدين | إعادة هيكلة الدين |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تحسين الإشراف وآليات التدخل المبكر• تحسين ترتيبات تأمين السيولة في حالات الطوارئ• البدء بعملية إعادة هيكلة قطاع التأمين• تحسين الحوكمة التنظيمية | <ul style="list-style-type: none">• وضع إطار قانوني لتصفية المصارف• تنفيذ خطة إعادة هيكلة المصارف• إعادة هيكلة موازنة مصرف لبنان• إعداد إطار لحل النزاعات خارج المحكمة• تحديث إطار لضمان الودائع• تطوير استراتيجية لإعادة هيكلة قطاع التأمين وتطويره• تحديث وسن قانون التأمين | إعادة هيكلة القطاع المالي وعمليات التصفية |
| | | | <ul style="list-style-type: none">• تعديل موازنة عام 2021 والإستعداد لوضع موازنة عام 2022 في موعدها• بدء تشغيل المجلس المالي | |
| | | تطبيق الاطار الماكرواقتصادي واستدامة الدين | | |
| <ul style="list-style-type: none">• تخفيض التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان | <ul style="list-style-type: none">• تخفيض التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان• إصلاح الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الجمارك | <ul style="list-style-type: none">• تخفيض التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان• إصلاح الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الجمارك• إجراء اصلاحات متعلقة بضريبة الاملاك• مراجعة الانتقال من الضريبة النوعية إلى الضريبة الموحدة• تصحيح الرسوم | <ul style="list-style-type: none">• تخفيض التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان• إصلاح ضريبة القيمة المضافة والجمارك• وضع قانون ضريبة الدخل الموحد والإفصاح الممكن لضريبة الدخل• إصلاح سياسات الدعم• معالجة إطار الإيرادات / تحويلات الأرباح للشركات المملوكة للدولة وتخطي عقبات إدارة النقد• مراجعة موضوع الخدمة المدنية من قبل مؤسسة دولية مستقلة | صياغة الإطار المالي |



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الإصلاح |
|-----------|------|--|--|--------------------|
| | | <ul style="list-style-type: none">• إصلاح نظام التقاعد في القطاع العام• الشروع في الإصلاحات المالية وتعزيز الحوكمة في مؤسسة الضمان الاجتماعي• تطبيق قانون التقاعد الجديد | <ul style="list-style-type: none">• موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية• توسيع البرنامج الوطني لاستهداف الفقر (NPTP) وفقاً لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN) وتوفير التمويل له في موازنة 2021.• إنشاء السجل الاجتماعي الوطني• إطلاق الإصلاحات في نظام التقاعد في القطاع العام• إجراء تدقيق لمؤسسة الضمان الاجتماعي• تمرير البرلمان لقانون التقاعد لموظفي القطاع الخاص | الحماية الاجتماعية |
| | | | <ul style="list-style-type: none">• مراجعة خطط النمو السابقة• الاتفاق على رؤية موحدة لتعزيز النمو الاقتصادي للبنان | مراجعة خطط النمو |
| | | <ul style="list-style-type: none">• مراجعة استراتيجية الاستثمار الشاملة (الخاصة والعام) وإعادة تحديد الأولويات | | |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تطوير استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات | | |

المحور الثاني- الرزمة الإصلاحية المتعلقة بالحوكمة والمساءلة

| | | | | |
|--|--|---|---|--|
| | | <ul style="list-style-type: none">• بناء القدرات وإضفاء الطابع المهني على وظيفة المشتريات• تطوير استراتيجية المشتريات الإلكترونية ووظائفها | <ul style="list-style-type: none">• تطوير واعتماد استراتيجية المشتريات العامة• سن قانون المشتريات العامة• صياغة التشريعات الثانوية واعتمادها• تطوير دفاتر نموذجية للمناقصات• إنشاء وتفعيل هيئة تنظيمية مستقلة للمشتريات وإنشاء وحدات للرقابة ومعالجة الشكاوى• تقييم مبادرات عمليات الشراء الإلكتروني | إصلاح الشراء العام |
| | نشر منصة المشتريات الإلكترونية المصدق عليها على المستوى اللامركزي والتدريب | | | |
| | | | تجديد وتنشيط اللجنة التوجيهية الوطنية لإدارة المالية العامة | إصلاح إدارة المالية العامة |
| وضع حساب خزينة موحد قيد التشغيل | سن / تعديل قوانين وقرارات حساب الخزينة الموحد ذات الصلة | تطوير وتنفيذ خطة عمل لتوحيد الحسابات النقدية | <ul style="list-style-type: none">• تحديث المخزن المؤقت للسلامة capital safety buffer النقدية• دمج إدارة النقد والديون وإعداد تقارير التحليل | إصلاح إدارة المالية العامة - حساب الخزينة الموحد |
| • الانتهاء من تدقيق البيانات المالية السابقة | | <ul style="list-style-type: none">• تعزيز استقلالية وقدرة التفيتش المركزي وديوان المحاسبة (بما في ذلك التدقيق الجنائي) | <ul style="list-style-type: none">• التصديق على قانون ديوان المحاسبة المعدل وتوسيع نطاق عمليات التدقيق | إصلاح إدارة المالية العامة - التدقيق الخارجي |



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الإصلاح |
|-----------|--|---|---|--|
| | | <ul style="list-style-type: none">• إصدار قرارات وزارية بإعداد التدقيق الداخلي• تطوير استراتيجية التدقيق الداخلي وميثاقه وكتيباته ، و بناء القدرات في مجال القيام بوظيفة المراجعة الداخلية | <ul style="list-style-type: none">• إجراء تقييم كامل ووضع التوصيات فيما خص تطوير التدقيق الداخلي للمؤسسات | إصلاح إدارة المالية العامة - التدقيق الداخلي |
| | | تقديم تقارير التقييم الاقتصادي ربع السنوية ، بما في ذلك تقييمات تأثير السياسات ، ومراقبة المالية العامة وتقارير المخاطر المالية | <ul style="list-style-type: none">• تحديث النماذج المالية الكلية• إضفاء الطابع الرسمي على تدفق البيانات من / إلى إدارة المالية العامة الكلية | إصلاح إدارة المالية العامة - التحليل الماكرو مالي |
| | <ul style="list-style-type: none">• الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام | <ul style="list-style-type: none">• تنفيذ إجراءات محاسبية جديدة | | إصلاح إدارة المالية العامة - المحاسبة والتقارير |
| | <ul style="list-style-type: none">• مراجعة تنفيذ التحديثات على قانون الموازنة العامة | <ul style="list-style-type: none">• تحديث قانون الموازنة العامة | <ul style="list-style-type: none">• مراجعة قانون الموازنة العامة | إصلاح إدارة المالية العامة - الموازنة |
| | <ul style="list-style-type: none">• إطلاق الإطار العام لإدارة الاستثمارات العامة | <ul style="list-style-type: none">• تطوير الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الإستثمارات العامة• اعتماد التشريعات الخاصة بإدارة المشاريع الكبيرة | <ul style="list-style-type: none">• مراجعة مهام مجلس الإنماء والإعمار (CDR) ، ومجلس الجنوب ، والمجلس الأعلى للاجئين ، والوزارات التنفيذية والمؤسسات العامة الأخرى بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات العامة | إصلاح إدارة المالية العامة - إدارة الاستثمارات العامة |
| | | | تنفيذ توصيات تقييم إدارة الاستثمار العام للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي العام | |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تطوير الميزانية العمومية للقطاع العام• تعزيز قدرة وزارة المالية على الرقابة المالية على الشركات المملوكة للدولة. | <ul style="list-style-type: none">• تطوير آليات لتعزيز إشراف وزارة المالية على الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات العامة• إطلاق التدقيق الجنائي للشركات المملوكة للدولة• مراجعة إنشاء كيان عام لإدارة الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات العامة | إصلاح إدارة المالية العامة - إدارة الشركات المملوكة للدولة |
| | <ul style="list-style-type: none">• إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الديون | <ul style="list-style-type: none">• مراجعة / تحديث قانون إدارة الدين العام | <ul style="list-style-type: none">• تنفيذ استراتيجية إدارة الديون متوسطة الأجل• تعزيز إطار الإفصاح عن الالتزامات المالية والاحتمالات الطارئة (FCCL) | تعزيز إدارة الدين العام |



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الإصلاح |
|---|--|---|---|------------------------------------|
| تنفيذ أول خطة عمل وطنية لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة | <ul style="list-style-type: none">• تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للحكومة بأكملها• التقدم بطلب العضوية ، واعداد أول خطة عمل وطنية لشراكة الحكومة المفتوحة بالتعاون مع منظمة غير حكومية | <ul style="list-style-type: none">• إعداد إستراتيجية للاتصال وتطوير العلاقات مع المستثمرين• تعزيز القدرات المؤسسية ونشر أنظمة الأمان وإدارة الأداء الرقمية• تعزيز وصول الجمهور إلى نماذج وبيانات الكشف عن الأصول | <ul style="list-style-type: none">• توفير الخدمات الإدارية للحكومة على الإنترنت• الالتزام للانضمام إلى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة | الحكومة المفتوحة |
| | | | نشر الميزانية التنفيذية وتقارير المراجعة | |
| <ul style="list-style-type: none">• مواصلة القضاء تنفيذ خطط تحسين أداء المحاكم• تقدّم اللجنة رفيعة المستوى لإصلاح قطاع العدل تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في اجتماعات المائدة المستديرة | <ul style="list-style-type: none">• إجراء ونشر تقرير رصد بشأن تنفيذ السنة الأولى من استراتيجية مكافحة الفساد (يشمل توصيات تقييم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)• قيام القضاء بمراجعة وتنفيذ خطط تحسين أداء المحاكم بناءً على نتائج تقييم قطاع العدل | <ul style="list-style-type: none">• التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد• اختتام تقييم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لجهود لبنان في مكافحة الفساد• رفع قانون استقلال القضاء إلى مجلس النواب وإقراره• بدء تقييم قطاع العدل ، وعقد اجتماعات مائدة مستديرة مع أصحاب المصلحة في مجال العدالة ومنظمات المجتمع المدني | <ul style="list-style-type: none">• الانضمام إلى معاهدة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1997 بشأن مكافحة الفساد• إنشاء هيئة جديدة لمكافحة الفساد وتمويلها بالكامل وموظفيها• اعتماد وتنفيذ قانون جديد للإثراء غير المشروع والإفصاح عن الأصول• إنشاء لجنة رفيعة المستوى لإصلاح قطاع العدل والإعلان عن خطة عمل لتحسين العدالة وسيادة القانون• تبني قانون ديوان المحاسبة• التنفيذ الكامل لقانون الوصول إلى المعلومات• تطبيق قانون حماية المبلغين عن المخالفات | مكافحة الفساد وإصلاح القضاء |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تنسيق المسؤوليات مع أصحاب المصلحة• تشجيع الاستثمارات الخاصة• التواصل مع المواطنين• آليات الحوافز لتحسين الأداء البلدي• تنفيذ الإصلاحات لتحسين إدارة التحويل المالية الحكومية | <ul style="list-style-type: none">• تعزيز دور البلديات في تنفيذ أطر التخطيط المكاني المتكاملة للتنمية المحلية• الإفصاح العام عن القرارات والبيانات المالية• تحسين القدرة على الإدارة المالية• إدخال الشفافية والمساءلة وإمكانية التنبؤ وموثوقية التحويلات المالية الحكومية• إنشاء مركز جامع لتقديم الخدمات البلدية الإدارية | إصلاح البلديات |



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الاصلاح |
|---|---|--|---|--|
| المحور الثالث- الرزمة الإصلاحية لتطوير البنى التحتية | | | | |
| | توسيع استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص | <ul style="list-style-type: none">تضمين الالتزامات المالية للحكومة اللبنانية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن استراتيجية إدارة الديون.تطوير تشخيص واستراتيجية شاملين لتخطيط وتمويل البنية التحتية في لبنان ، تغطي استثمارات القطاعين العام والخاص. | <ul style="list-style-type: none">تمكين المجلس الأعلى للخصخصة (HCP) وتزويده بالموظفين بالكامل.احتتام مراجعة الإطار التنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص ، والذي يقوم به حالياً البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. | قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص |
| | <ul style="list-style-type: none">إطلاق عملية خصخصة محطات التوليد المملوكة ملكية عامةالتفاوض الكامل على اتفاقيات الامتياز وتعبئة / نقل السيطرة على نظام التوزيعالبدء في إنشاء ترقيات الإرسال المطلوبةمراجعة قوانين البناء وتسهيل التمويل الميسر لتحفيز كفاءة الطاقة وتحديث الطاقة المتجددة | <ul style="list-style-type: none">تشغيل الهيئة الناظمة للكهرباءالبدء في إنشاء محطات طاقة حرارية ومتجددة جديدةتركيب وتشغيل محطات استيراد الغاز العائمة التابعة للقطاع الخاص | <ul style="list-style-type: none">تحديث خطة سياسة القطاع لتعكس الظروف الحالية للبلدتنفيذ القانون رقم 462 مع التعديلات اللاحقةتزويد الهيئة الناظمة للكهرباء بالموظفيناعتماد خطة توسعة لتوليد الطاقة بأقل تكلفةإعداد البيانات المالية المدققة لمؤسسة كهرباء لبنان للسنوات السابقةإطلاق المناقصات لمحطات الطاقة الحرارية الجديدة والتقدم في مبادرات الطاقة المتجددة الحاليةوضع اتفاقية نموذجية لعقد الامتياز في قطاع التوزيعاختيار أصحاب الامتياز بشكل تنافسي | الكهرباء |
| الحد من خسائر شبكة التوزيع والخسائر التجارية ، بما يتوافق مع الأهداف المحددة في ورقة سياسة القطاع المعتمدة في أبريل/نيسان 2019 ، والتي تم تعديلها لتعكس التطورات منذ عام 2019 | | | | |
| تعديل التعريفات إلى مستويات تعكس التكلفة مع ضمان القدرة على تحمل التكاليف للمستهلكين الفقراء والأقل حظاً | | | | |
| تحديد أولويات الاستثمارات الرأسمالية اللازمة لزيادة قدرة التوليد والنقل لضمان كفاية وموثوقية إمدادات الكهرباء | | | | |
| | | <ul style="list-style-type: none">تطوير رؤية موحدة لقطاع الاتصالاتالقيام بإنشاء عرض مرجعي⁵ للوصول إلى مرافق وزارة الاتصالات | <ul style="list-style-type: none">تعيين مجلس إدارة الهيئة الناظمة للاتصالاتمراجعة قانون الاتصالات رقم 431 للمراجعة المحتملةإنشاء عقد ترخيص نموذجي لمقدمي خدمات البيانات | الاتصالات |

⁵ العرض المرجعي: وثيقة يتولى إعدادها مقدّم الخدمة المسيطر يتم من خلالها تحديد وتوفير تفاصيل مجموعة من الأحكام والشروط القياسية للربط مع مقدمي الخدمة الآخرين، مثل ربط الاتصال البيئي أو الوصول إلى المرافق المادية.



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الإصلاح |
|---|--|---|---|---------------------------|
| | | <ul style="list-style-type: none">• بناء القدرات على المستوى الوزاري وسلطة المرفأ• رقمنة العمليات: نظام مجتمع الموانئ ، النافذة البحرية الوحيدة والنافذة الوطنية الوحيدة• سن إصلاح تعرفه الموانئ• تنفيذ محاسبة التكاليف في مرفأ بيروت وطرابلس• تحديد الشراكات المحتملة بين القطاعين العام والخاص (PPPs) وضمن الشروط التنافسية | <ul style="list-style-type: none">• تفعيل رؤية التخطيط الاستراتيجي المستندة إلى الممرات• اعتماد مبادئ إصلاح قطاع الموانئ• إصدار قانون جديد لقطاع الموانئ.• إنشاء هيئة لإدارة الموانئ• الموافقة على برنامج تحديث الجمارك والمناطق الاقتصادية الخاصة• تحديث الخطة الرئيسية لمرفأ بيروت• إنشاء مجتمعات الموانئ | المرفأ |
| | <ul style="list-style-type: none">• اعتماد نظام إدارة أصول الطرق واستراتيجية السلامة على الطرق | <ul style="list-style-type: none">• اعتماد استراتيجية قطاع النقل والخطة الرئيسية• إدخال طرق تمويل القطاع الخاص• الانتقال إلى الإطار التنظيمي الجديد لقطاع الطيران• تمويل القطاع الخاص للنقل الجماعي وعمليات النقل العام. | <ul style="list-style-type: none">• وضع خطة استراتيجية وطنية لقطاع النقل• تعديل السياسات المتعلقة بمواقف السيارات ووسائل النقل العام والأنظمة الأخرى ذات الصلة• مراجعة قانون الطيران المدني لعام 2002 والمرسوم المرتبط به لعام 2004• تحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي لقطاع الطيران المدني• مراجعة هيئة السكك الحديدية والمواصلات العامة• وضع خطة إعادة تأهيل السكك الحديدية | النقل |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تعزيز مشاركة القطاع الخاص في العمليات والإدارة• تصميم وتنفيذ آلية / منصة إشراف أصحاب المصلحة• البدء في نشر البيانات المالية السنوية• اعتماد خطة الموارد البشرية للعمليات والإدارة | <ul style="list-style-type: none">• المصادقة على قانون المياه والقرارات ذات الصلة• الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه 2020 المحدثة• تشكيل اللجنة التنفيذية للمياه• وضع خطة عمل استرداد التكلفة لمنشآت المياه | المياه |
| المحور الرابع- الرزمة الإصلاحية لتنمية الفرص الاقتصادية. | | | | |
| | | <ul style="list-style-type: none">• الاتفاق على رؤية للقطاع المالي• تطوير مسارات مفتوحة وشفافة للابتكار المالي بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية | <ul style="list-style-type: none">• تسهيل اصدار القوانين والمراسيم الخاصة بالخدمات المالية الرقمية• تحسين البنية التحتية للمدفوعات الرقمية القابلة للتشغيل البيئي• تحديث / تعزيز القوانين المتعلقة بـ (1) قوانين خصوصية البيانات وحمايتها و (2) الأمن السيبراني والوقاية من الجرائم الإلكترونية | تسهيل تنمية القطاع المالي |



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الاصلاح |
|-----------|---|--|--|--|
| | | <ul style="list-style-type: none">• بناء القدرة على المنافسة في السوق و مكافحة الاحتكار | <ul style="list-style-type: none">• سن مشروع قانون المنافسة وإصلاح القوانين المتعلقة بالوكالات الحصرية• إنشاء وتمكين لجنة المنافسة | بناء إطار فعال للمنافسة |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تطوير برنامج توعية استباقي للمستثمرين• إنشاء مركز شامل للخدمات الادارة التي يحتاجها المستثمرين عبر إيدال | <ul style="list-style-type: none">• تطوير واعتماد إستراتيجية استثمار للاحتفاظ بالاستثمار الأجنبي المباشر أو أنماط التمويل غير المرتبطة بحقوق الملكية واجتذابها | تحسين سياسة الاستثمار والترويج له |
| | | إعداد ومناقشة المقترحات لتحسين أداء المناطق الاقتصادية الخاصة وتوسيعها | مراجعة وتحديث قانون ومراسيم الاستثمار لتعزيز هيئة تنمية الاستثمار في لبنان (ايدال) وتضمينها مسألة زيادة الضمانات لحماية المستثمر | |
| | | | | |
| | | | <ul style="list-style-type: none">• تطوير واعتماد خطة عمل شاملة لبيئة الأعمال• إنشاء هيكل حوكمة لإصلاحات بيئة الأعمال | تطوير خطة عمل بيئة الأعمال |
| | | | تحديث قانون التجارة | تحديث قانون التجارة |
| | | <ul style="list-style-type: none">• إنشاء منصة موحدة وشاملة عبر الإنترنت لتسجيل الأعمال | <ul style="list-style-type: none">• إلغاء متطلبات رأس المال المدفوع• التنازل عن الاستخدام الإلزامي للوسطاء (كتاب العدل والمحامين) | تبسيط العملية وتقليل الوقت والتكاليف لبدء عمل تجاري |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تبسيط تراخيص التشغيل والتراخيص الرئيسية | <ul style="list-style-type: none">• إجراء تقييم لتراخيص التشغيل والتراخيص | تبسيط التراخيص والتراخيص |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تفعيل سجل الأصول المنقولة الإلكتروني• رفع مستوى الوعي وتطوير قدرات أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص | <ul style="list-style-type: none">• إصدار قانون المعاملات المضمونة• صياغة الأنظمة القانونية للمعاملات المضمونة واعتمادها | إدخال الإقراض المضمون |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تبسيط عملية تحصيل الضريبة على القيمة المضافة وتسريع عمليات استرداد الأموال• رقمنة الإقرارات الضريبية والدفع | <ul style="list-style-type: none">• نشر على الإنترنت جميع متطلبات الامتثال الضريبي• القيام وضع آليات الخط الساخن / التظلم• أثناء عمليات التفتيش الضريبي• تكليف مفتشي الضرائب بتقديم تقارير التفتيش في الوقت المناسب | تبسيط عملية دفع الضرائب والتفتيش |
| | تنفيذ النافذة الواحدة الإلكترونية الوطنية | <ul style="list-style-type: none">• اعتماد أنظمة الإدارة الفعالة للمخاطر (RM) وعمليات تدقيق ما بعد التخليص (PCA)• تطوير نافذة إلكترونية واحدة وطنية | <ul style="list-style-type: none">• اعتماد استراتيجية الجمارك، وضع جدول بكل الرسوم الإدارية المطلوبة• إجراء دراسة لمهل التخليص | تبسيط وأتمتة وخفض تكاليف التجارة عبر الحدود |



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الإصلاح |
|---|--|--|---|--|
| | | <ul style="list-style-type: none">• بناء قدرات القضاة بشأن نظام الإعسار الجديد• إذكاء الوعي بشأن نظام الإعسار الجديد مع أصحاب المصلحة الرئيسيين• تدريب وترخيص الدفعة الأولى من الجيل الجديد من مهنيي الإعسار | <ul style="list-style-type: none">• سن مشروع قوانين الإعسار ومهنيي الإعسار• صياغة القوانين والمراسيم وإقرارها• تطوير منهج تدريب لمهنيي الإعسار وتدريب القضاة | تحديث إطار الإعسار |
| | | | <ul style="list-style-type: none">• صياغة القوانين والمراسيم للوساطة القضائية واعتمادها• بناء قدرات القضاة على آلية الوساطة الجديدة | تنفيذ قانون الوساطة القضائية |
| | | <ul style="list-style-type: none">• استحداث تأشيرات وتصاريح عمل خاصة للخبراء الأجانب ذوي المهارات العالية | <ul style="list-style-type: none">• تحديث قانون العمل | حسين أنظمة العمل |
| | | <ul style="list-style-type: none">• إنشاء محكمة متخصصة للنظر في دعاوى حقوق الملكية الفكرية | <ul style="list-style-type: none">• تحديث قوانين الملكية الفكرية• تعزيز الموارد المالية والبشرية لدى مكتب حماية الملكية الفكرية | تحديث إطار الملكية الفكرية وتحسين الإنفاذ |
| <ul style="list-style-type: none">• اعتماد برنامج توحيد الأراضي الخاصة وتبادلها | <ul style="list-style-type: none">• تنفيذ برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص للاستثمار في البنية التحتية للتسويق | <ul style="list-style-type: none">• اعتماد إطار قانوني لتقسيم المناطق الزراعية• تقديم أدوات الدعم لتعزيز الحلول المستدامة• دعم تعبئة الاستثمار الخاص• وضع الإطار المؤسسي لإدارة المخاطر في القطاع• تحسين سلامة الغذاء ونظام الجودة | <ul style="list-style-type: none">• سن قانون سلامة الغذاء• تقييم فعالية مخططات الدعم الزراعي• تقديم دعم قصير المدى للمزارعين• استحداث آلية لتقاسم المخاطر للتمويل الخاص• تطوير استراتيجية تنمية الصادرات الشاملة للقطاع | الزراعة |

المحور الخامس- الرزمة الإصلاحية لتطوير رأس المال البشري.

| | | | | |
|--|---|---|--|----------------|
| <ul style="list-style-type: none">• تنظيم القطاع الخاص من حيث جودة تقديم الخدمات | <ul style="list-style-type: none">• الالتزام بإطار المناهج الوطنية الجديدة ووضع أهداف طموحة للتعليم والقراءة• معاقبة التنمر والعنف في المدارس• تحسين ملاءمة التعليم العالي لسوق العمل• إصلاح سياسة الرسوب ووضع أطر للتقييم | <ul style="list-style-type: none">• إعداد خطة خمسية جديدة لقطاع التعليم• تحسين كفاءة تمويل التعليم العام | <ul style="list-style-type: none">• وضع خطط العودة إلى المدرسة بحسب كل منطقة• تعزيز التنسيق والتآزر في وزارة التربية والتعليم• دعم التعلم عن بعد• دعم المدارس ذات الأداء المتدني• دمج الرفاه النفسي والاجتماعي في البرمجة المدرسية وما بعدها | التعليم |
|--|---|---|--|----------------|



| 2025-2024 | 2023 | 2022 | 2021 | محاور الإصلاح |
|---|--|---|---|---------------------|
| إعادة التوزيع الفعال للرعاية الصحية الأولية العامة والإنفاق على الوقاية | تطوير وتنفيذ استراتيجية التغطية الصحية الشاملة | تمديد تغطية التأمين الصحي تحت بعد البطالة | <ul style="list-style-type: none">• القيام بإعداد ونشر إستراتيجية وطنية للاستجابة لـ COVID-19 وتخطيط الموارد وتخصيصها حسب الحاجة ، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص• تقديم ونشر استراتيجية وطنية للقاح COVID-19 وخطة تشغيلية بما في ذلك الصحة الإلكترونية• تحديد أولئك الذين يحتاجون إلى دعم الرعاية الصحية وتوفير التمويل في حالات الطوارئ• تخصيص الموارد المالية لدعم الرعاية الصحية• إنشاء أدوات تمويل للواردات الصيدلانية والطبية• تسوية متأخرات المستشفيات الحكومية وضح موارد الطوارئ | الصحة |
| | • تحديث التنظيم المدني | <ul style="list-style-type: none">• تطوير إستراتيجية إعادة تأهيل وإعادة إعمار المباني التاريخية• فرض ضريبة السكن الشاغرة | <ul style="list-style-type: none">• توسيع تراخيص البناء والقدرة على التفتيش• وضع مبادئ توجيهية حول ضمان الحيارة للمستأجرين• وضع سياسة إسكان وطنية مع التأكيد على الإسكان الميسور التكلفة | الإسكان |
| | | <ul style="list-style-type: none">• تعزيز مراقبة وإنفاذ الأنظمة بموجب قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وتحت الإطار القانوني لإدارة المواد الكيميائية والمواد الخطرة ، بما في ذلك لوائح الصحة والسلامة البيئية• وضع خطة متكاملة للنفايات الصلبة لمدينة بيروت | <ul style="list-style-type: none">• تطوير وتنفيذ الأنظمة والمراسيم ذات الأولوية بموجب قانون الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة وتطوير الأنظمة المتعلقة بإطار إدارة المواد الكيميائية والمواد الخطرة• تنفيذ التقييم البيئي الاستراتيجي لمسودة الاستراتيجية المتكاملة للنفايات الصلبة وتبنيها | حل أزمة النفايات |



ثالثاً: مؤشرات إقتصادية كلية

1. تقديرات الناتج المحلي الإجمالي

| 2021 | 2020 | 2019 | المؤشر |
|----------------------------|--------|-------|------------------------------------|
| تقديرات صندوق النقد الدولي | | | |
| .. | 25.0-% | 6.9-% | معدل النمو الحقيقي (%) |
| .. | 18.7 | 52.5 | الناتج المحلي الإسمي (مليار دولار) |
| تقديرات البنك الدولي | | | |
| 13.2-% | 19.2-% | 6-% | معدل النمو الحقيقي (%) |
| 26.2 | 32.1 | 51.9 | الناتج المحلي الإسمي (مليار دولار) |

.. : لم يقدّم صندوق النقد الدولي بتوقع معدل النمو الحقيقي لعام 2021 نتيجة لحالة عدم الثبات الحادة في الاقتصاد اللبناني .

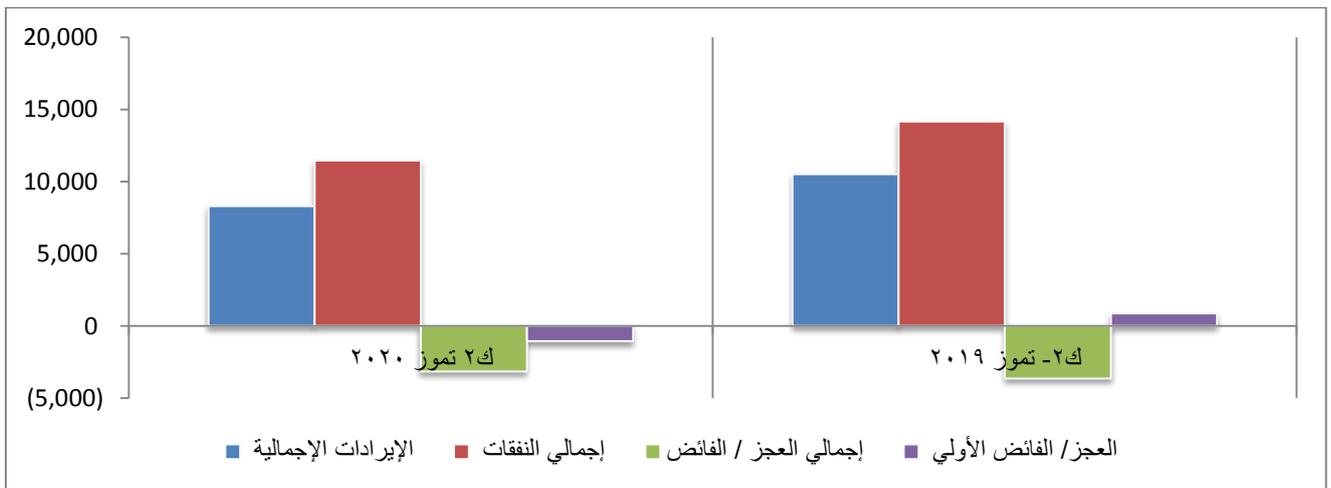
المصدر :

- صندوق النقد الدولي ، " تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى " ، تشرين الأول 2020
- تقديرات البنك الدولي

2. المالية العامة

| نسبة التغيير السنوية | ك2- تموز 2020 | ك2- تموز 2019 | (مليار ليرة) |
|----------------------|---------------|---------------|------------------------------|
| -21.2% | 8,285 | 10,516 | إجمالي إيرادات الموازنة |
| -19.1% | 11,449 | 14,147 | إجمالي النفقات العامة |
| -12.9% | (3,164) | (3,631) | إجمالي العجز / الفائض |
| | (1,066) | 870 | العجز الأولي / الفائض الأولي |

المصدر: وزارة المالية



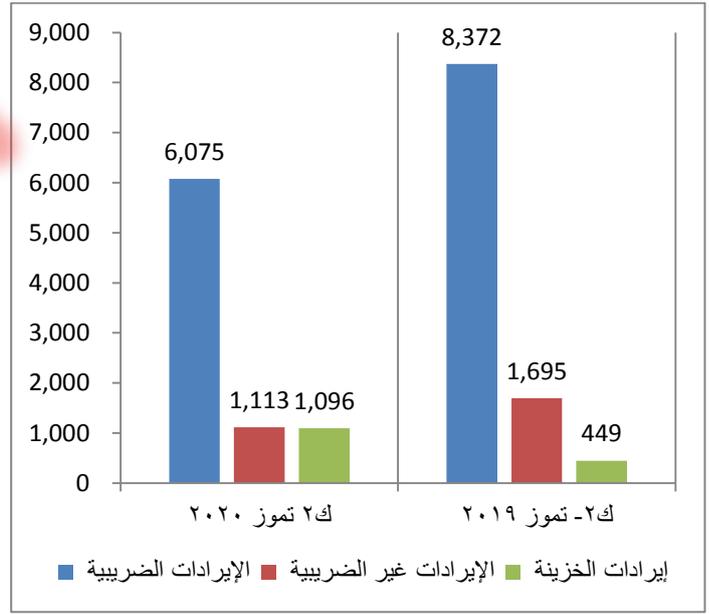


تفاصيل الإيرادات

التغير في الإيرادات الضريبية

| التغير | ك2 تموز 2020 | ك2- تموز 2019 | نوع الضريبة |
|--------|--------------|---------------|---------------------------------------|
| -75.1% | 323 | 1.299 | ضريبة الدخل على الأرباح |
| -27.9% | 471 | 653 | ضريبة الدخل على الرواتب والأجور |
| -73.6% | 82 | 311 | ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة |
| 42.5% | 2.098 | 1.472 | ضريبة الدخل على الفوائد |
| -38.1% | 13 | 21 | غرامات |
| -33.9% | 117 | 177 | ضريبة على الأملاك المبنية |
| 83.8% | 511 | 278 | رسوم تسجيل العقارات |
| -55.2% | 1.001 | 2.235 | الضريبة على القيمة المضافة |
| -43.0% | 69 | 121 | رسوم تسجيل على السيارات |
| -55.6% | 44 | 99 | رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية |
| -55.0% | 180 | 400 | الجمارك |
| 9.7% | 462 | 421 | رسوم على البنزين |
| -65.3% | 35 | 101 | رسوم على التبغ |
| -63.5% | 73 | 200 | رسوم على السيارات |

المصدر: وزارة المالية

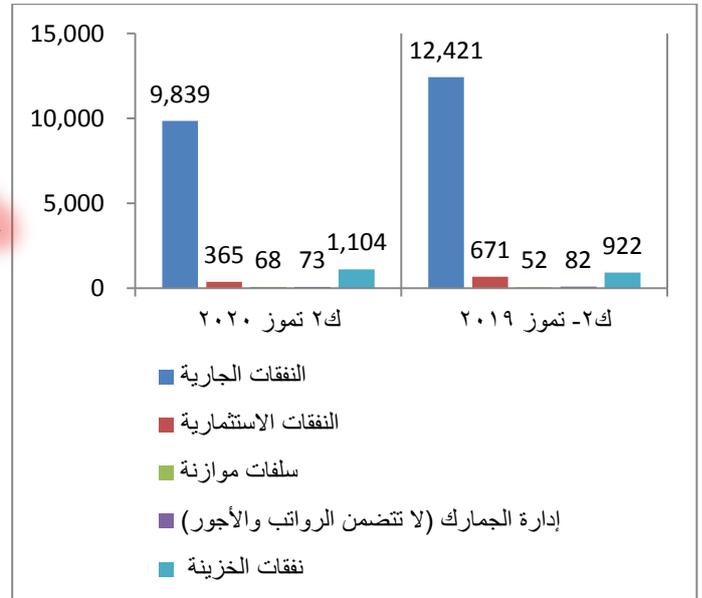


التغير في النفقات الجارية

| التغير | ك2 تموز 2020 | ك2- تموز 2019 | بنود الانفاق الجارية |
|--------|--------------|---------------|--------------------------------|
| -6% | 5427 | 5797 | المخصصات والرواتب وملحقاتها |
| -55% | 1966 | 4321 | تسديد الفوائد |
| -27% | 132 | 180 | تسديد أقساط ديون خارجية |
| 36% | 211 | 155 | مواد استهلاكية |
| 13% | 102 | 90 | خدمات خارجية |
| -36% | 807 | 1264 | تحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان |
| -28% | 105 | 146 | تحويلات إلى القطاع غير العام |
| 53% | 356 | 233 | نفقات : مستشفيات |

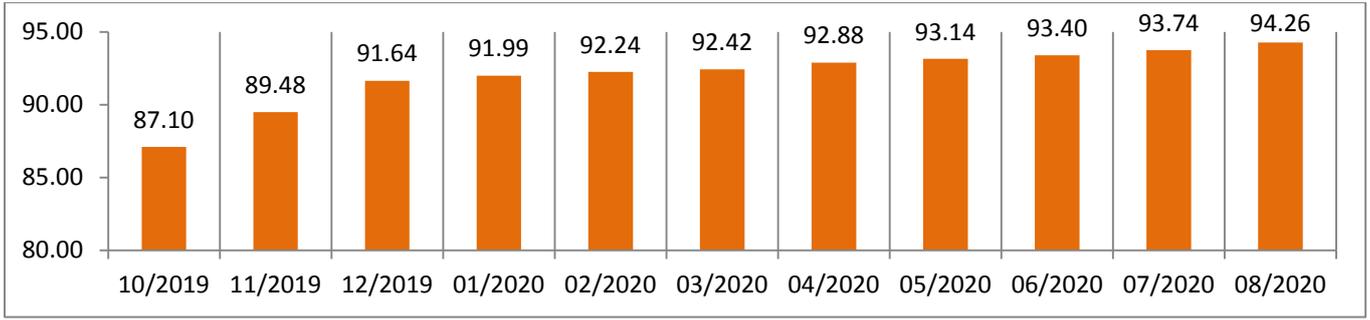
المصدر: وزارة المالية

تفاصيل النفقات



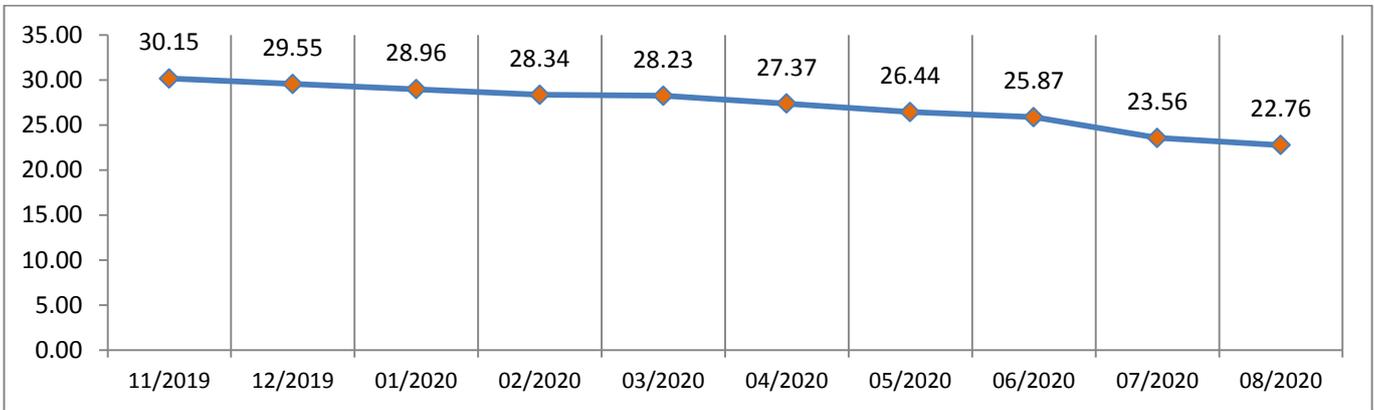


3. إجمالي الدين العام (مليار دولار)



المصدر: وزارة المالية

4. احتياطات مصرف لبنان من العملات الصعبة (مليار دولار)



المصدر: مصرف لبنان

5. الميزانية المجمعة للمصارف

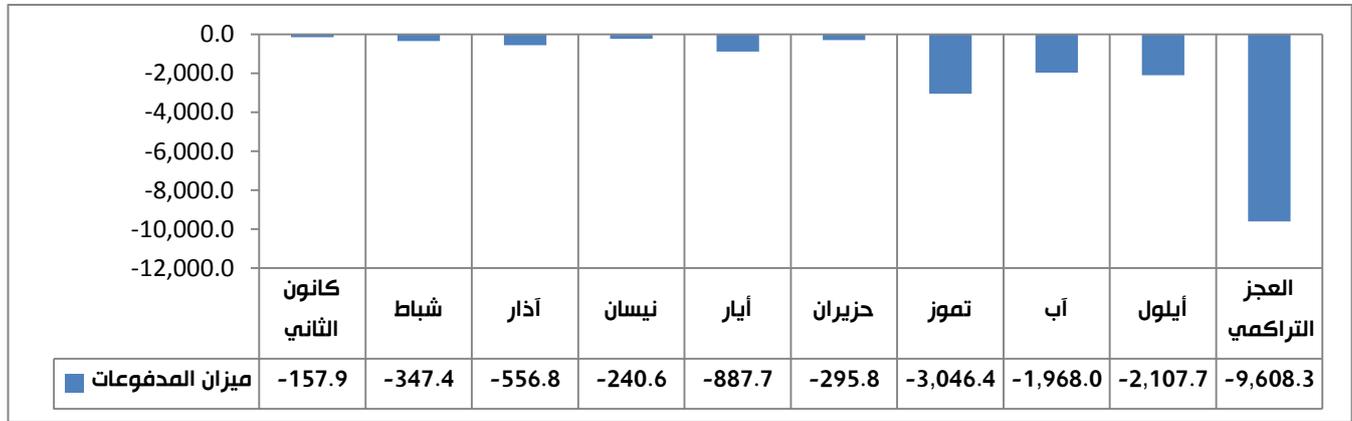
| التغير السنوي | أيلول 2020 | أيلول 2019 | |
|------------------|------------|------------|---------------------------|
| الموجودات | | | |
| -27% | 167,424 | 230,202 | الودائع لدى مصرف لبنان |
| -29% | 51,474 | 72,112 | التسليفات للقطاع الخاص |
| -8% | 19,999 | 21,797 | بالعملة المحلية |
| -37% | 31,475 | 50,316 | بالعملة الأجنبية |
| -27% | 34,639 | 47,715 | التسليفات للقطاع العام |
| -23% | 19,507 | 25,315 | بالعملة المحلية |
| -32% | 15,131 | 22,400 | بالعملة الأجنبية |
| -36% | 20,540 | 32,150 | الموجودات الخارجية |
| -27% | 290,295 | 395,260 | إجمالي الموجودات |
| المطلوبات | | | |
| -14% | 172,982 | 201,518 | ودائع القطاع الخاص المقيم |



| | | | |
|------|---------|---------|-------------------------------|
| -39% | 39,067 | 63,936 | بالعملة المحلية |
| -3% | 133,916 | 137,582 | بالعملة الأجنبية |
| 9% | 7,767 | 7,119 | ودائع القطاع العام |
| -25% | 41,357 | 55,211 | ودائع القطاع الخاص غير المقيم |
| -41% | 3,336 | 5,656 | بالعملة المحلية |
| -23% | 38,022 | 49,556 | بالعملة الأجنبية |
| -23% | 11,201 | 14,564 | ودائع المصارف غير المقيمة |
| -10% | 27,860 | 31,100 | حسابات رأس المال |
| -67% | 28,293 | 85,072 | مطلوبات أخرى |

المصدر : مصرف لبنان

6. ميزان المدفوعات حتى أيلول 2020 (مليون دولار)



المصدر : مصرف لبنان

7. التبادل التجاري

| التغير السنوي | ك2 - آب 2020 | ك2 - آب 2019 | |
|---------------|--------------|--------------|--------------------------|
| %-51 | 6.9 | 14.12 | الاستيراد |
| %-18.3 | 2.6 | 3.2 | التصدير |
| - | -4.3 | -10.92 | العجز في الميزان التجاري |

المصدر: الجمارك اللبنانية



الإستيراد والتصدير حسب الأقسام التعريفية:

| التصدير | | | الإستيراد | | | مليون دولار | HS1 |
|---------------|-------|-------|---------------|-------|-------|--|-----|
| التغير السنوي | 2020 | 2019 | التغير السنوي | 2020 | 2019 | | |
| 45% | 29.2 | 20.1 | -40% | 354 | 595 | حيوانات ومنتجات حيوانية | 01 |
| 32% | 142.3 | 107.8 | -22% | 527 | 672 | منتجات المملكة النباتية | 02 |
| -24% | 30.0 | 39.7 | -16% | 82 | 98 | شحوم و دهون وزيت حيوانية أو نباتية | 03 |
| 0% | 264.8 | 264.7 | -42% | 492 | 853 | منتجات صناعة الاغذية، مشروبات، تبغ | 04 |
| -77% | 63.7 | 273.3 | -58% | 2,086 | 4,922 | منتجات معدنية | 05 |
| -24% | 203.8 | 266.5 | -24% | 1,073 | 1,411 | منتجات الصناعات الكيماوية | 06 |
| -40% | 70.7 | 118.4 | -57% | 207 | 478 | لدائن ومطاط ومصنوعاتها | 07 |
| -9% | 8.4 | 9.1 | -68% | 13 | 41 | جلود، فراء، ومصنوعاتها | 08 |
| -40% | 5.6 | 9.3 | -70% | 38 | 126 | خشب و مصنوعات، فحم خشبي، فلين | 09 |
| -47% | 59.0 | 110.8 | -39% | 126 | 207 | عجائن خشب؛ ورق وكرتون | 10 |
| -11% | 31.7 | 35.8 | -64% | 158 | 437 | مواد نسجية ومصنوعاتها | 11 |
| 1% | 6.4 | 6.4 | -67% | 29 | 87 | احذية، مظلات، أزهار اصطناعية | 12 |
| -2% | 12.3 | 12.5 | -64% | 82 | 225 | مصنوعات من حجر او جص او اسمنت أو زجاج | 13 |
| 2% | 950.5 | 933.3 | -20% | 507 | 636 | لؤلؤ، احجار كريمة، معادن ثمينة ومصنوعات | 14 |
| -14% | 188.3 | 218.3 | -65% | 219 | 630 | معادن عادية ومصنوعاتها | 15 |
| -18% | 292.4 | 354.7 | -61% | 497 | 1,272 | آلات واجهزة كهربائية | 16 |
| -50% | 159.7 | 320.4 | -76% | 218 | 915 | معدات نقل | 17 |
| -11% | 20.9 | 23.5 | -45% | 134 | 245 | اجهزة للبصريات و التصوير والطب والموسيقى | 18 |
| 91% | 0.8 | 0.4 | -8% | 7 | 8 | أسلحة وذخائر | 19 |
| 2% | 57.0 | 55.7 | -67% | 81 | 249 | سلع ومنتجات مختلفة | 20 |
| 7% | 10.1 | 9.5 | -65% | 5 | 14 | تحف فنية، قطع اثرية | 21 |

المصدر: الجمارك اللبنانية



المركز الإستشاري
للدراسات والتوثيق



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center For Studies and Documentation

www.dirasat.net